

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان :

تأثير الضرائب على تشكيلة الهيكلية المالية للمؤسسات الجزائرية

تحت إشراف الدكتور (ة)

- غربي حمزة

من إعداد الطالبتين :

- مجادي سليمة

- عيشاوي سعيدة

لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
غربي حمزة		محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول

النبي ﷺ : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل أن وفقني لإتمام هذا العمل..... كما أوجه شكري
للأستاذ والدكتور غربي حمزة .

فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و أطف
إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع،

أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الإهداء

إلى سيد الثقلين ...حبيبي وقرّة عيني محمد ﷺ.

إلى النبيّوع الذي لايمل العطاء إلى من حاكت سعادي

بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدي "فتيحة"

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق

النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز "سعد"

إلى زوجي العزيز ووأمه شفاها الله وكل عائلته الكريمة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي الغاليات وإلى إخوتي

محمد وزهير

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى تكاتفنا يدا بيد ونحن

نقطف زهرة تعلمنا صديقاتي وزميلاتي

إلى صديقتي التي ساعدتني في عملي هذا إلهام جعيج

إلى عائلة أُمي الكريمة من كبيرهم إلى صغيرهم وخاصة جدي حفظه الله لنا.

سليمة مجادي

الإهداء

الحمد لله الذي تفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده
أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه لانحصى له ثناء عليه كما أتى على نفسه
وهو ولي كل الإنعام .

ثم أما بعد:

أهدي عملي المتواضع

إلى الذي رعاني ورباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان وحماية... إلى من تحمل عبء
الحياة حتى لا أحس بالحرمان.... إلى أبي الغالي "عمر" حفظه الله لي وأطال عمره.

إلى التي من جعل الجنة تحت أقدامها... إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء من حولها... إلى التي
غمرتني بعطفها وحنانها... إلى أمي الحبيبة "الزهرة" وإلى أمي الثانية "فاطمة" إلى حفظها ورعاها
وإلى أبي الثاني جدي الغالي الضيف . حفظه الله ورعاه وكل عائلته الكريمة .

إلى من أشعرتني بروعة الحياة وأنار حياتي زوجي الغالي عبد اللطيف على قلبي وكل عائلته الكريمة
إلى سندي وملأذي وقوتي بعد الله... إلى أخي الغالي سليمان زوجته فائزة وإبنة عبد الجليل إلى كل
إخوتي الذي أرجو من الله أن لا يريني فيهم البلاء "علي، مخلوف، أكرم، عمار، أيوب، وأخي العزيز بلال
وزوجته حبيبة وإبنته دارين هبة الرحمان، وإبنة عبد الرحمان

إلى إبنة عمي وصديقتي زاهية وأختها وهيبة.

إلى من رافقتني وتقاسمت معها التعب وشقاء هذا صديقتي وأختي الغالية التي لا أتمنى فراقها "سليمة
مجادى"،

إلى بنات كتكوتات توأم روعي رحيمة وفطيمة، إلى صديقات عمري اللواتي وإن لم تبصرهم العين
فإنهم لا يغيبون عن القلب سارة سعودي، ضيفة ربيع، أمال مجادي، هجيرة، حدة سمية ونسرين..

وإلى كل من لم تسعه مذكرتي واتسعت له ذاكرتي

وإلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي ولو بكلمة. وشكرا

سعيدة عيشاوي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	التشكرات
III-I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول:	
	تمهيد الفصل
	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضرائب.
	المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم وخصائص الضريبة .
	الفرع الأول: التطور التاريخي للضريبة.
	الفرع الثاني: مفهوم الضريبة.
	الفرع الثالث: خصائص الضريبة.
	المطلب الثاني: قواعد وأهداف وأنواع الضريبة.
	الفرع الأول: القواعد العامة للضريبة.
	الفرع الثاني: أهداف الضريبة.
	الفرع الثالث: أنواع الضريبة.

	المطلب الثالث: أهم الضرائب المعمول لها في الجزائر .
	الفرع الأول: الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU
	الفرع الثاني: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
	الفرع الثالث: الضريبة على أرباح الشركات IBS.
	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تشكيل الهيكلية المالية للمؤسسة.
	المطلب الأول: مفهوم ومكونات ومحددات الهيكلية المالية .
	الفرع الأول: مفهوم الهيكلية المالية.
	الفرع الثاني: مكونات الهيكلية المالية.
	الفرع الثالث: محددات الهيكلية المالية.
	المطلب الثاني: تأثير الضرائب على تشكيل الهيكلية المالية للمؤسسة.
	الفرع الأول: حالة مود يقلباني وميلر في ظل غياب الضرائب .
	الفرع الثاني: حالة مود يقلباني وميلر في ظل وجود الضرائب.
	الفرع الثالث: أثر الضريبة الشخصية على الهيكلية المالية للمؤسسة.
	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهيكلية المالية.
	الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للهيكلية المالية.
	الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة.
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني

	تمهيد الفصل
	المبحث الأول: الضريبة على أرباح الشركات وتقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
	المطلب الأول: مجال تطبيق الضريبة.
	الفرع الأول: مجال تطبيق الخاص بالشركات .
	الفرع الثاني: نطاق التطبيق الإقليمي.
	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
	الفرع الأول: مفهوم الانحدار الخطي المتعدد.
	المبحث الثاني: تقديم النماذج وتفسير النتائج.
	المطلب الأول: تقديم عينة دراسة المتغير.
	المطلب الثاني: الوصف الإحصائي للمتغيرات .
	المطلب الثالث: تقديم نموذج الانحدار الخطي.
	المطلب الرابع: تحليل وتفسير النتائج .
	خلاصة الفصل
	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
	معدلات اقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات والأنشطة	(1-1)
	منحنى يمثل أطروحة مود قلياني وميلر في العالم بدون ضرائب	شكل (1-1)
	منحنى يمثل تكلفة الأموال في ظل وجود ضرائب	شكل(1-2)
	منحنى بياني يمثل تكلفة رأس المال والقيمة السوقية للمؤسسة حسب نظرية صافي الربح	شكل(1-3)
	منحنى بياني يمثل تكلفة رأس المال والقيمة السوقية للمؤسسة حسب النظرية التقليدية	شكل(1-4)
	منحنى يمثل رأس المال حسب نظرية صافي الربح العمليات	شكل(1-5)
	منحنى يمثل العلاقة بين الاستدانة إلى الأموال الخاصة وقيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب وتكلفة الإفلاس	شكل(1-6)

مقدمة

المقدمة

العامّة

تعتبر الضريبة من أساسيات البنية الإقتصادية لأي دولة ،حيث تشكل العنصر الأساسي والفعال في الأعمال والدراسات المالية والعلمية ،وهذا نظرا لأهميتها البالغة في إضافة لكونها المورد الأساسي للخزينة الدولة فلها دور مؤثر أيضا على أهم وحدة إقتصادية والمتمثلة في المؤسسة فالضريبة تؤثر على الهيكلة المالية لها.

إن السياسة الجبائية للمؤسسة من أهم العوامل المتحكمة في الهيكلة المالية للمؤسسة فهي تعظم من استغلالها باعتمادها على تمويلها الداخلي كما تلعب السياسة الجبائية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة المالية لكونها أداة رئيسية والتحكم الجيد في الضرائب في المؤسسة من شأنه التحكم الجيد في الضرائب في المؤسسة من شأنه التحكم في أهم جوانب التكلفة المالية ونجد نظريات كثيرة تناولت تأثير الضريبة الجبائية على الهيكلة المالية للمؤسسة ولمعرفة هذا التأثير قمنا :

أولا: إشكالية الدراسة .

-مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

كيف تؤثر الضريبة على الهيكلة المالية بالمؤسسات الجزائرية ؟

وفي ظل هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية :

- ما هي أهم الضرائب بالمؤسسة ؟
- ما هي الهيكلة المالية وما هي أهم النظريات المفسرة لها ؟
- كيف تؤثر الضريبة على الهيكلة المالية بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ؟ .

ثانيا: فرضيات البحث.

- تواجه المؤسسة عدة أنواع من الضرائب، لعل أبرزها الضريبة على أرباح الشركات؛
- توجد العديد من النظريات التي أرادت تفسير الهيكلة المالية المثلى للمؤسسات؛
- باعتبار أن المؤسسة تستفيد من الإقتصاد الضريبي الناجم عن الضريبة على أرباح الشركات، فإن الضرائب تؤثر بشكل جوهري على الهيكلة المالية للمؤسسات.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

- الموضوع حديث ويدخل ضمن التخصص المدروس.
- تفسير مسألة الضريبة وتركيبه الهيكله الماليه من أعقد المشاكل التي تواجهها المؤسسات الجزائرية
- الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع لأهميته البالغة ولكون الضريبة والتمويل أحد أهم العناصر التي تحقق سياسة المؤسسة.

رابعا: أهداف البحث.

- التعرف على الضريبة وأهم أنواعها والتعرف على الهيكله الماليه وأهم نظرياتها وكشف الرابط بين الضريبة والهيكله الماليه في المؤسسة.

خامسا: أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهمية من أهمية الموضوع الذي يتناوله وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه الهيكله الماليه والضريبة في تحقيق التوازن والسيوره الجيده للمؤسسة وبالتالي، إلى بلوغ أهدافها.

سادسا : إطار الدراسة

- الإطار المكاني: تم اختياره المؤسسات الجزائرية كإطار عملي للدراسة التطبيقية .
- الإطار الموضوعي: ركزنا في بحثنا على مفهوم الضريبة ، والنظريات الخاصة بالهيكله الماليه .
- الإطار الزمني: تم تطبيق الدراسة العلمية للبحث خلال فترة 2020 .

صعوبات الدراسة

- ندرة المراجع .
- صعوبة تناول كل جوانب الموضوع وذلك لتشبيهه .
- صعوبة ضبط الموضوع .

الدراسات السابقة :

1. حليلة نبيلة ابنت احمد سالمة ،تأثير الجباية بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية رسالة الماجستير العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس 2017/2016 قد ركزت هذه الدراسة على الضريبة الجزائرية الوحيدة تم تاسيس الضريبة الجزائرية الوحيدة لدخل محل النظام الجزائري للضريبة على الدخل الإجمالي ويعوض دفع هذه الضريبة كل من ضريبة دخل الإجمالي والرسم على قيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والأشخاص الخاضعون للضريبة الجزائرية الوحيدة .

إذا كانت دراسة سابقة واحدة، يرجى حذفها أحسن

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للضرائب

تمهيد الفصل :

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة أمر ضروري ، بغية تحقيق أهداف إقتصادية، إجتماعية ، سياسية ، ومن أهم طرق تدخل الدولة نجد الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد التمويلية لتغطية نفقاتها ، وفي ظل التقلبات الأخيرة لأسعار النفط وتراجع الإيرادات الجبائية البترولية ، أولت الدولة إهتمامها على الجباية العادية .

وتعتمد المؤسسة للحصول على الأموال على حجمها الذي يعتبر أحد محددات هيكلتها، ويعتبر أحد القرارات المالية المهمة وذات الصلة الوثيقة بهدف المؤسسة المتمثل في تعظيم قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى التطور التاريخي للضريبة ومختلف العناصر المتعلقة بالهيكلية المالية ، اعتمادا على المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضرائب .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول تشكيل الهيكلية المالية للمؤسسة .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضرائب.

نظرا لأهمية الضرائب في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية فهي أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في الإنفاق لتحقيق الرفاهية وتقديم المجتمع .

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور التاريخي ومفهوم وخصائص الضريبة والقواعد و الأهداف وأنواع الضريبة وأهم الضرائب معمول بها في الجزائر .

المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم وخصائص الضريبة.

اختلفت الضريبة باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها، حيث تطورت مع تطور الأنظمة الاقتصادية وشكلت أهم عنصر في السياسات المالية والاقتصادية للدولة لتأثير بها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تميزت الضريبة بعدة خصائص تميزها عن باقي الإيرادات.

الفرع الأول: التطور التاريخي للضريبة.

يمكن ربط التطور التاريخي بتطور أهداف الدولة ودورها في المجتمع وعليه فيمكننا القول أن هناك علاقة بين الهيكل الضريبي للدولة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد والمطبق حين فرض الضرائب، فإنسان بطبعه كائن اجتماعي يسمى لوجود تنظيم يحكم علاقات الأفراد بعضهم مع بعض لذلك فالقبيلة قد تكون هي أول نوع من التنظيمات حيث لم تكن هناك حاجة إلى الضرائب لعدم وجود مبررات لها سوى الاشتراك في الدفاع عن القبيلة وكان كل شخص قادر أن يقدم طواعية واختيار رئيس القبيلة أو قائدها مايسطيع أن يقدمه من خدمات سواء كانت نقدية أم عينية والرئيس أو القائد يوجه هذه المتحصلات لمصلحة القبيلة التي قد تكون منحصرة في رد الاعتداء عنها والمحافظة على كرامتها. ونلاحظ حدوث تنظيمات أكثر تقدما بأن ظهرت الدول على مستوى الوجود وكان هدفها في البداية ينحصر في حظ الأمن والنظام داخليا وحمايتها من الاعتداءات الخارجية مع ترك الأفراد يمارسون ما يشاؤون من نشاطات في ظل الحرية الاقتصادية والدول لا تستطيع القيام بالأمن والنظام والحماية من الاعتداء بدون موارد مالية تمكنها من أداء هذه المهمات الجديدة المنوطة بها¹

1 غربي يوسف خطاب ، الضرائب ومحاسبتها ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، سنة 2010 ، ص15.

لذلك فقد لجأت للضرائب وإن كانت بشكل بدائي مثل الضرائب على الرؤوس بأن يدفع كل مواطن مبلغاً من المال بسبب تبعيته السياسية للدولة وبالتالي يتضح حياد الضرائب بحيث لم ينظر إلى تأثيراتها الجانبية.¹

تم تطور دور الدولة بحيث تعدى دورها المهام التقليدية (الدول الحارسة) إلى المسؤولة عن تحقيق الرخاء العام بشكله الأوسع مما فرض على الدولة مهام أخرى (اقتصاديات، اجتماعية وسياسية). ولهذا أصبحت الضرائب أداة في يد الدولة تستخدمها للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعلى ضوء ماتقدم يمكن تصور المراحل التي مرنها فرض الضرائب كالآتي:

المرحلة الأولى: التقليدية البدائية.

هي مرحلة ما قبل نشوء الدولة بتنظيماتها المعروفة، والتي كانت متمثلة في القبيلة أو العشيرة، وكان الاعتماد على ما يعطيه أفراد هذا المجتمع لقائدهم طوعية واختياراً نقداً أو عينا ما يساعد على تحسين أوضاع هذا التنظيم.

المرحلة الثانية: التقليدية المتطورة.

أطلق عليها بالتقليدية المتطورة لأنها تشمل على تنظيمات أكثر تطوراً من سابقتها كنظام سياسي، حيث الدولة هي الأساس في هذا المجال وليست القبيلة أو العشيرة في هذه المرحلة فرضت الضرائب الحيادية المباشرة مثل الضرائب على الأراضي والمواشي والرؤوس والإنتاج الزراعي في البلد... الخ. وعليه فإن الهدف من فرض الضرائب في هذه المرحلة هو الحصول على موارد مالية بمعنى حيادية الضرائب.²

المرحلة الثالثة: المرحلة التالية لظهور الدول لجأت هذه الدول لتخفيف عبئاً مواطنيها من الضرائب المباشرة التي تم فرضها في مرحلة سابقة إلى فرض ضرائب غير مباشرة لها علاقة بتجارتها الخارجية. ففرضت الضرائب على صادراتها وورداها.

1 غربي أحمد يوسف خطاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

2 حميد بوزيدة، جباية الوُسطات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 6-7 .

المرحلة الرابعة(مرحلة تدخل الدولة لتحقيق الرفاهية):

كما ذكر سابقا فإن الدولة أصبحت تتمتع باحترام جميع مواطنيها وتسعى نحو تحقيق أكبر قدر من الرخاء للجميع لذكر نجد الدولة أصبحت تستخدم الضرائب.¹

تستخدم الضرائب لكونها مورد ماليا فقط وإنما أيضا لتحقيق مات...ن.إليه من أهداف .وقد ظهرت هذه المرحلة بعد ظهور المشروعات الكبيرة التي أدت بدورها إلى حدوث تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية مما أدى إلى اللجوء إلى الضرائب المباشرة بشكل أوسع وتقليل ما أمكن من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لإمكانية معرفة آثاره المباشرة على الرخاء العام.²

الفرع الثاني: مفهوم الضريبة.

للضريبة دور أساسي في مجال تنفيذ أهداف السياسة المالية لدولة، وكما لاحظنا مرت الضريبة بعدة تطورات عبر الأفكار الاقتصادية، وتغيرت أهدافها ومنافعها حسب السياسة المالية المرسوم من طرف السلطة وذلك توفيقا مع المصلحة الاقتصادية للدولة والمنفعة العامة للمجتمع.

وهناك عدة تعاريف لضريبة يمكن أخذ أكثر التعاريف شيوعا الممثلة في:

✓ الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحده الدولة وبدون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة
3.

✓ تعرف الضريبة بأنها فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم لدولة جبرا بدون مقابل لتحقيق ماتسعى إليه الدول من أهداف طبقا لقواعد ومعايير محدودة.

✓ الضريبة إقطاع نقدي جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل بصفة نهائية وبدون مقابل، والضريبة أداة مالية تلجأ إليها الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل تغطية الأعباء العامة وتحقيق أهدافها على مقتضى أيديولوجياتها.¹

1 عزمي أحمد يوسف خطاب، مرجع سبق ذكره، ص16.

2 حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

3 عزمي أحمد يوسف خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 27.

حسب التعريف الذي قدمه الأستاذ جاستون جيز ، باعتباره (الضريبة) أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.²

اتفقت هذه التعاريف الشائعة على النقاط التالية:

✓ أن السلطة أو الدولة هي التي تقوم بفرض الضريبة.

✓ الاقتطاع يكون نقدا يتم عن طريق السيولة النقدية.

✓ تجمعها أو تحصلها الدولة جبرا.

✓ تحقق منافع عامة بتنفيذ السياسة المالية لدولة.

✓ تغطي الضريبة جزء من النفقات لدولة.

ويمكن إعطاء تعريف شامل لضريبة :

"الضريبة هي إقطاع نقدي إجباري بدون مقابل من طرف الدولة، تفرض هذه الأخيرة على المكلفين بها، من أجل تغطية جزء من نفقاتها العامة"

الفرع الثالث: خصائص الضريبة.

للضريبة عناصر أو خصائص نذكر منها:

1. الضريبة اقتطاع إجباري: إذ يكون الالتزام بأداء الضريبة واجبا على الجميع المكلفين بأدائها مادام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة وأن التهرب من أدائها جريمة تستوجب العقاب.

2. الضريبة اقتطاع نقدي: وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الاشتراكية وبشكل محدود فرائض عينية لضمان بعض التدابير المعنية.

1 عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ، 2009 ، ص 238.

2 عادل حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 151 .

3. الضريبة اقتطاع بلا مقابل: أي أن يدفعه الفرد كضريبة، لا يخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل ولا يوليه بتالي أي حق خاص محدد على الدولة.

4. الضريبة تجبى بصورة نهائية: والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة تستوي فيه الدولة ويخرج عن ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.¹

5. حصيلة الضريبة تمكن الدولة من تحقيق النفع العام: ذلك أن الدولة لا تلتزم كما ذكرنا بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل أن تحصل حصيلة الضرائب بإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في مصارف الاتفاق العام الذي يترتب على القيام به من تحقيق منافع عامة للمجتمع. وبالإضافة إلى هذا فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الراهنة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي لدولة، في تحقيق أعراض اقتصادية واجتماعية مختلفة لاشك في نفعها العام كحماية الصناعة الوطنية.²

المطلب الثاني: القواعد والأهداف وأنواع الضريبة.

للضريبة مجموعة قواعد يجب أخذها بعين الاعتبار وأهداف عامة تعمل الدولة إلى تحقيقها. وغالبا أن هناك أنواع عديدة من الضرائب تطبقها الدولة.

الفرع الأول : القواعد العامة لضريبة.

وصنعت لضريبة قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه لنظام الضريبي وهذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة وواضع هذه القواعد هو الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ومحتوى هذه القواعد ما يلي:

1. قاعدة العدالة والمساواة: يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب

مقدرته أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد ولقد تطور مفهوم العدالة

1 عبد الغفور إبراهيم احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 238

2 عادل حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

بتطور المجتمعالتقليديين ، يقصد بالعدالة (عند آدم سميث مثلا) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحميل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخلهم.¹

2. غير أن حديثاً أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية، ذو أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد أصبح يأخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.

3. **قاعدة اليقين (الوضوح):** ذلك بوجود تنظيم جباية الضرائب وفقاً لقواعد محددة وواضحة لا غموض فيها كل من المكلف والإدارة التي تتولى الجباية، سواء بالنسبة لأسس تحديد قيمتها، أو مواعيد وأساليب تحصيلها.

4. **قاعدة الملائمة في التحصيل:** وذلك بأن تحدد مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية، وظروف المكلفين (الممولين) والأنشطة الخاضعة لضريبة من ناحية أخرى، كمطالبة التاجر بأداء الضريبة المستحقة على أرباحه بعد انتهاء السنة التجارية لنشاطه وتحديد له لصافي النتائج هذا، النشاط أو مطالبة المزارع بأداء الضريبة بعد حصاد المحاصيل وتسويقها.²

5. **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية وذلك عندما تصبح التكاليف الجباية أكثر من حصيلتها.

6. **الاقتصاد في نفقات الجباية:** يكون في مصلحة الطرفين والدولة والمكلف فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد أقل قدر ممكن.³

- وقد أضاف كتاب المالية المحدثين إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث ما يلي:

1 حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

2 عبد الغفور إبراهيم احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 239 .

3 حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

7. قاعدة إمكانيات التطبيق: لكي تكون الضرائب ممكنة التطبيق في مجتمع معين يجب أن تكون واضحة للمكلفين لكي تضمن قبولهم ورضاهم عند دفع المستحق عليهم وعدم تحقيق ذلك قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات بين الدولة ومواطنيها والتهرب الضريبي ومن ثم الإخلال بقاعدة العدالة.

8. قاعدة المرونة: يمكن تعريف المرونة على أنها نسبة التغير في حصيللة الضرائب مقارنة بالتغير في إجمالي الدخل القومي، لذلك تقتضي قاعدة المرونة في الضرائب أنه يجب وضع نظام ضريبي يمكن من زيادة الحصيللة الضريبية كلما زاد الدخل القومي وبالعكس بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي وحصيللة الضرائب وتتضح أهمية هذه القاعدة في السياسة المالية المختارة.¹

الفرع الثاني: الأهداف الضريبية.

للضريبة عدة أهداف نوجزها فيما يلي:²

1. الأهداف المالية: بمعنى الحصول على أموال (الضرائب كمصدر للإيرادات العامة) لتغطية النفقات العامة ونحن نعلم أن أي التزام بنفقة لابد أن يكون له مصدر تمويل فالضرائب تعد من أهم هذه المصادر.

2. الأهداف الاقتصادية: تتنوع الأهداف الاقتصادية التي تركز الدول لتحقيقها فمنها الأهداف المتعلقة بالقطاعات ومنها الأهداف المرتبطة بالأزمات الاقتصادية أو الاستثمار الاقتصادي، بعض الدول تستخدم الضرائب لتحقيق ما ذكر من أهداف فمثلا قد تستخدم الضريبة:

✓ لتحفيز الادخار و الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب أو إلغائها على الاستثمارات المالية المتنوعة

✓ لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة أو السياحة أو الزراعة وذلك بتخفيض الضرائب على مستلزمات الإنتاج في هذه القطاعات وعلى منتوجات

¹ غربي أحمد يوسف خطاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

² مخزري محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، الديوان المطبوعات الجامعية ، ط 6 ، سنة 2015، ص 164 .

✓ إلى جانب ما ذكر يمكن للضريبة أن تحقق من الأزمات الاقتصادية خاصة الكود الاقتصادي.

3. الأهداف الاجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والتي أهمها:

✓ تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل.

✓ جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها بتخفيض.

4. الأهداف السياسية: أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وبتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالاً للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية).¹

الفرع الثالث: أنواع الضريبة

هناك أنواع عديدة من الضرائب، ولكل منها خصوصية ومزاياه، وعيوبه، وغالباً ما تطبق الدولة أنواع مختلفة من الضرائب، والتي يشترط أن تكون موجودة في الصور منتظمة، بما يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية، ويمكن تصنيف هذه الضرائب بإعتماد على عدة معايير. هذه المعايير تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها.

1. معايير المادة الخاضعة للضريبة.

إذا تأملنا في الضرائب المختلفة التي توجد في التشريعات المالية المقارنة منذ أن بدأ التنظيم الفني للضرائب، نجد أنها تنقسم من حيث وعائها أو محلها، إلى الضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال

❖ **الضرائب على الأشخاص:** وهي تلك الضرائب التي تتخذ من الوجود الأدمي، أو الإنساني للفرد داخل الدولة محلاً لفرض الضريبة، وقد عرف التاريخ المالي للعديد من المجتمعات أنواعاً كثيرة من هذه الضرائب، ومن الأمثلة على ذلك ضرائب الرؤوس التي كانت معروفة عند العرب والرومان، بل وفي مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت ضريبة الرؤوس تنقسم إلى نوعين أساسيين :

• **ضرائب الفرد البسيطة :** وهي التي كانت تفرض بسعر واحد بالنسبة لجميع الأفراد دون النظر إلى الثروات التي يملكونها أو الدخل التي يحققونها.

• **ضرائب الفرد المدرجة :** والتي تميز بين الأفراد الخاضعين للضريبة على أساس تقسيم إلى فئات بحسب السن أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية وفرض الضريبة بسعر خاص بالنسبة لكل فئة أو طبقة وكبعض الضرائب التي مزالت مفروضة على الأشخاص (التحقيق اعتبارات سياسية معينة) مقابل استعمالهم لحق الانتخاب في بعض المجتمعات الحديثة (كما هو الحال في بعض ولايات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية).

والضريبة على الأشخاص معيبة إذ هي تفرض دون اعتداد بالمقدرة التكلفة للأفراد، كما أنها تتنافى مع اعتبارات الكرامة الإنسانية في كثير من الأحيان، وهذا يفسر اختفائها من النظم المالية للمجتمعات للمكلفين، كما أنها تتميز بالسهولة النسبية في تقدير المادة خاضعة للضريبة (يستوي في ذلك أن تكون الضريبة مفروضة على الأموال نفسها، أو على الدخل الناتج من نشاط المكلف).

❖ **الضرائب على الأموال:** وهي التي تفرض على الأموال، دون مراعاة للشخص المكلف مثل ضريبة الاستهلاك التي تفرض على بعض السلع دون أي اعتبار للمركز المالي للمستهلكين، أي أن الضريبة تغلب الاعتبارات الاقتصادية وتتجاهل تماماً الشخص المكلف بالضريبة.¹

2. معيار الوعاء الضريبي

الوعاء الضريبي هو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، فقد يكون شخص أو مالا أو عملاً وعلى هذا الأساس تتم تقسيم الوعاء الضريبي بحسب إلى ما يلي: الضريبة الموحدة والضريبة المتقدمة.

¹ عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 160-161 .

▪ **الضريبة الموحدة:** وهي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها المكلف في وعاء واحد ويحدد لها سعر واحد تقتطع على أساسه الضريبة المستحقة، وهي ناجحة أكثر في الدول متقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية، وتحقق العدالة الضريبية، ويمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.

▪ **الضريبة المتعددة:** وهي الضريبة التي تفرض على كل مصدر من مصادر الإيرادات والدخل الذي يحصل عليه المكلف على وحده وبسعر معين، ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلية معتدلة وخاصة في الدول النامية التي يكثر فيها الظاهرة التهرب الضريبي، ولكن من عيوبها هو ارتفاع تكاليف جبايتها¹.

3. معيار الواقعة المنشئة للضريبة:

يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توافر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة وطبقاً لهذا المعيار نميز مايلي:

▪ **الضرائب على رأس المال:** هي الضرائب التي تنشأ عن واقعة تملك رأس المال ويقصد بواقعة تملك رأس المال من الناحية الضريبية، مجموع الأموال المنقولة (الأسهم والسندات) والعقارية (المبنية غير المبنية) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلاً أو لا ومن أمثلتها حقوق التسجيل المدفوعة بمناسبة تملك عقار مبني، أو غير مبني، أو بمقابل.

▪ **الضرائب على الدخل:** التي تتولد عن واقعة تحقق الدخل ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية هي: العمل . رأس المال . العمل ورأس المال معا.

وللعمل عائد الأجر الذي تفرض عليه الضريبة على الأجر بينما عائد رأس المال، الفوائد تفرض عليها الضريبة على الدخل، العمل ورأس المال معا ربحاً تفرض عليه الضريبة على الأرباح².

¹ عبد الغفور إبراهيم احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

² حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره ، ص 20-21 .

▪ **الضرائب على الاستهلاك:** وتفرض على أنواع معينة من السلع المستهلكة أو على كافة السلع المستهلكة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وهي نوعان الضرائب الجمركية والضرائب على إنتاج.

*الضرائب الجمركية:أما الضريبة الجمركية على الصادرات فتلجأ إليها الدولة بقصد إعاقة السلع محلية ...أو الضرائب والرسوم الجمركية حصيلة ضخمة للخرينة ومصدر غزيرا من مصادر إيرادات الدولة.

*الضرائب على النتاج:وتفرض على المنتجات الطبيعية أو الصناعية ويطلق عليها(رسوم الإنتاج)وقد تفرض في أي مرحلة من مراحل التصنيع أو الإنتاج حيث يقوم بدفعها المنتج ويضيف قيمة الضريبة إلى سعر بيع الوحدة للمستهلك.¹

4. معيار معدل (أو سعر الضريبة):

يعرف معدل الضريبة بأنه مبلغ الضريبة في علاقة لوعاء الضريبة ويتجدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناء على احتياجاتها من تغطية أعبائها.

▪ **الضريبة التوزيعية:**يهدف المشرع من خلال إتباع هذا الأسلوب تحديد مقدار الحصيلة الضريبة بغض النظر عن نسبتها إلى الوعاء الضريبي وتتميز بعدة خصائص فحصيلتها ثابتة مهما تغيرت الظروف الاقتصادية،ولا تتأثر حصيلة هذه الضريبة بعجز بعض الأفراد وامتناعهم عن الدفع أو تهرب البعض الآخر ذلك لأن نصيب هؤلاء جميعا يتحمله الباقون وهذا يجعل لكل مكلف مصلحة شخصية في الرقابة على غيره. إلا أن المكلف بهذه الضريبة لا يعرف على وجه التجديد مقدار الضريبة المطلوب منه إلا بعد أن يتم التوزيع الذي قد تختلف من سنة لأخرى وهذا إما يتناقص مع مبدأ اليقين،كما تتصف بانخفاض درجة مرونة حصيلتها وعدم استجابتها لمبدأ العدالة وقد أدت كل هذه العيوب التي يتخلى معظم الدول عنها وإستعمال ضريبة القياسية.

▪ **الضرائب القياسية:**هي تلك الضرائب التي تحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية.بصورة نهائية تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية،ويتم تحديد الضريبة القياسية

بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة المادة الخاضعة للضريبة، وبذلك فإن المكلف بها يعلم ما مقدار الضريبة الواجب دفعها وتتنقسم إلى قسمين : الضرائب النسبية و الضرائب التصاعدية.¹

5. معيار تحمل العبء الضريبي.

وفق لهذا المعيار نميز بين المباشرة وغير المباشرة بما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال، فمثلا ضريبة سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، أم على الشركات كما هو بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS) يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء إلى غيرهم. وهي ما يفرض على الدخل أو على رأس المال أو أن تفرض الضريبة مباشرة على وجود الثروة والدخل ورأس المال، تحت يد الممول.²
 - **الضرائب الغير المباشرة:** وهي أن تفرض الضريبة بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة. الدخل أو رأس المال وليس على ذات وجود الثروة ومنها ما يفرض على الإنفاق أو الاستهلاك أو التداول أو بعض الوقائع كاستيراد البضائع.³
- وهي عكس الضريبة المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل ضرائب الجمارك، التي تكون متضمنة على التكاليف عند تحديد الأسعار وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك، وبذلك فدافع هذه الضرائب (التاجر) سيستطيع نقل عبئها إلى المستهلكين.⁴

المطلب الثالث: أهم الضرائب المعمول لها في الجزائر.

تعرف الضرائب على الدخل والأرباح بأنها تلك الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو يملكه من عناصر رأس المال، ويتحملها المكلف نفسه دون إمكانية نقل عبئها إلى شخص آخر وأحسن مثال عليها: الضريبة الجزافية الوحيدة، والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وهي تعطي أحسن صورة عن هذا النوع من الضرائب.

1 حبيب مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1999 ، ص 42 .

2 عزى احمد يوسف خطاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

3 حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 21-22 .

4 عزى احمد يوسف خطاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

الفرع الأول: الضريبة الجزائرية الوحيدة I F U.

لقد تم تأسيس الضريبة الجزائرية الوحيدة لتحل محل النظام الجزائري للضريبة على الدخل الإجمالي، ويعوض دفع هذه الضريبة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

- الأشخاص الخاضعون للضريبة الجزائرية الوحيدة:

✓ الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطها صناعيا، أو تجاريا أو جزائريا، أو مهنة غير تجارية والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار جزائري 30000000 د.ج.

✓ المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، أو "الصندوق الوطني للتأمين من البطالة".

- يطبق نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة عند تأسيس الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم من خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام، ويتم تأسيس هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات

- عندما يقوم المكلف بالضريبة باستغلال في آن واحد، وفي منطقة نفسها أو في مناطق مختلفة، أو في عدة مؤسسات أو متاجر أو ورشات، أو أماكن أخرى لممارسة نشاطها تعتبر كل واحدة منها مؤسسية مستغلة بصورة مغايرة، وتكون في كل خاضعة للضريبة بصفة منفصلة مادام رقم الأعمال الكلي المحقق بعنوان مجموع الأنشطة الممارسة لا يتجاوز سقف ثلاثين مليون دينار 30,000,000 د.ج.

الفرع الثاني: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: لقد تم تأسيس IRG من خلال قانون المالية لسنة 1991 حيث جاء تعريفها كما يلي "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة."

الفرع الثالث : الضريبة على أرباح الشركات IBS

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه "تأسس ضريبة سنوية علة مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات"

- المعدلات الضريبة على أرباح الشركات: تفرض على الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات المعدلات التالية:

1. المعدل العادي: طرأت على هذا المعدل العادي عدة تغيرات منذ سنة 1991 الى يومنا هذا ، وذلك خم خمجطأثرا الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية، فكان هذا المعدل % 42 في سنة 1992، تم خفض إلى % 38 سنة 1994 .وبعدها عرف تخفيضا آخر في سنة 1999 ليصبح %30.وعرف النصف الثاني لسنة 2006 تخفيضا كذلك ليصل المعدل نسبة %25 من خلال قانون المالية، وكان في حدود معدلين هما %25 و %19 ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008، بحيث تم تطبيق هذان المعدلان كما يلي:

- المعدل 19% بالنسبة لإنتاج السلع، وبالنسبة لأنشطة إنتاج موارد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية بما في ذلك الوكالات السياحية.
- المعدل 25% بالنسبة لأنشطة التجارة والخدمات، ماعدا النشاطات المنجمية والمحروقات أما ابتداء من بداية سنة 2016 أصبح يطبق ثلاثة معدلات.

• 19%.....والمحروقات.

- المعدل 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري (المسجلة بهذه الصفحة في السجل التجاري) والأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- المعدل 26 % بالنسبة لأنشطة الأخرى.

2. المعدل المنخفض:

وضع المشرع الجزائري المعدل المنخفض بفرض تحفيز الشركات على إعادة استثمار أرباحها. وعليه تخضع له الأرباح المعاد استثمارها، فقد كانت نسبته 15 % من سنة 1999 إلى غاية 2006 تم انخفاض إلى 12.5 % ابتداء من سنة 2007، وألغي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ويجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الأرباح الشركات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجبة تطبيقه، وتؤدي حالة عدم احترام مسك محاسبة منفصلة لكل نشاط إلى تطبيق معدل 26 % بصفة تلقائية.

3. المعدلات الخاصة:

تستخدم طريقة الاقتطاع من المصدر لتحصيل الضريبة على أرباح الشركات وتتمثل هذه المعدلات والأنشطة الخاضعة لها فيما يلي:

الجدول (01): معدلات الاقتطاع من المصدر لتحصيل الضريبة على الأرباح الشركات والأنشطة.

لظفي شعباني. المرجع نفسه، ص 144.146.147.

معدل الخضوع %	الأنشطة الخاضعة
10	. مداخيل الديون والودائع والكفالات . المبالغ المقبوضة من الشركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري، غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.
20	الإيرادات المحصلة في إطار عقد تسيير، يكتسي هذا التسديد طابعا تحريريا.
24	. المبالغ التي تقبضها المؤسسة الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات. . المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر. . الحواصل المدفوعة للمخترعين، المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز.

	رخصة أو وظيفة منح.
40	المداخيل الناتجة من سندات الصناديق، غير الاسمية أولحاملها.

المصدر: 104-1من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017 .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تشكيل الهيكل المالية للمؤسسة.

يهتم هذا المبحث بتحديد مفهوم الهيكل المالية للمؤسسة بدقة، وتفرقة بين هيكل رأس المال، والهيكل المالية، تم تحديد المكونات والمحددات الهيكل المالية، ثم عرض مختلف النظريات المفسرة للهيكل المالية سواء النظريات الكلاسيكية أو الحديثة مع تأثير الضرائب على تشكيل الهيكل المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم والمكونات والمحددات الهيكلية المالية.

تعتبر الهيكل المالية من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من المساهمين والمسيرين لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، و ضمان عدم تعرضها للإفلاس، وعليه في هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم ومكونات ومحددات الهيكل المالية.

الفرع الأول: مفهوم الهيكل المالية

تمثل الهيكل المالية مجموعة الأموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات المؤسسة وهي تتضمن التمويل بالديون والتمويل بالأموال الذاتي، أي أن الهيكل المالية تتكون من نوعين من التمويل، وهما التمويل بالديون والذي يتضمن بدوره التمويل، قصير الأجل والتمويل الطويل ومتوسط الأجل، أما النوع الثاني فهو التمويل بالأموال الذاتية والذي يتضمن رأس المال وكذا الأرباح المحتجزة.¹

وقبل الدخول في الهيكل المالي نرى أنه من المستحسن القيام بمحاولة لإيضاح معاني بعض المصطلحات التي تستخدم في مجال التمويل وذلك منعا لأي التباس في الفهم، فيقصد بهيكل الأصول

Asset structure الجانب الأيمن من الميزانية العمومية، أي موارد المنشأة التي ينبغي تمويلها.

¹ براق محمد ، غربي حمزة ، مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة ، المكتب الجامعي الحديث ، الجزائر ، ط1 ، سنة 2015 ، ص 141 .

ويشير الهيكل المالي Financial structure إلى الجانب الأيسر من الميزانية العمومية أي تمويل الموارد أو الأصول التي تحتاج إليها المنشأة. أما هيكل رأس المال Capital structure فيعني التمويل الدائم للمنشأة والذي يتمثل في القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية أي أن :

هيكل الأصول = مجموع الأصول.

الهيكل المالي = مجموع الخصوم ورأس المال.

هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل + الأسهم الممتازة + حقوق المساهمين = مجموع الأصول - الخصوم المتداولة

مما سبق يتضح أن الهيكل المالي هو الأهم. وهيكل رأس المال ما هو إلا جزء منه، فالهيكل المالي ينطوي على كل أنواع وأشكال التمويل: ملكية واقتراض ومن الدائم ومؤقت ومن طويل الأجل وقصير الأجل.¹

ولابد في البداية أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال لأولى: الهيكل المالي Financial Structure والذي يقصد به التمويل الدائم للمنشأة الذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل، والأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل. وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال لمنشأة يعتبر جزءاً من هيكلتها المالية ويتكون حق الملكية (commonequity) من الأسهم العادية وفائض رأس المال والأرباح المحتجزة المجمعة.²

الفرع الثاني: مكونات الهيكل المالية.

تعتبر الهيكل المالية للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها، وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر. وتبعا لمعيارى الملكية والمدة تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل مقترضة قصيرة الأجل ومصادر تمويل مقترضة طويلة الأجل.

❖ مصادر التمويل المقترض قصير الأجل:

¹ جميل احمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت ، ص 301-302 .

² محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العيد ، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، سنة 2006 ، ص 236 .

تمثل الخصوم المتداولة مصادر التمويل قصير الأجل للمشروع وغالبا ما يستخدم التمويل قصير الأجل لتمويل الاحتياجات المشروع من الأصول المتداولة.

- وأهم مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

أ- **الائتمان التجاري: Trade credit** يأخذ عادة صورة تسهيلات ائتمانية يقدمها دائنو وموردو المشروع.

ب- **الائتمان المصرفي Bank credit**: ويمثل في القروض التسهيلات قصير الأجل التي تقدمها البنوك للشركة وتكون آجالها في حدود السنة.¹

ج- **الائتمان التجاري**: يعتبر الائتمان التجاري من مصادر التمويل قصير الأجل بمنحه المورد المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، حيث يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمقابلة الحاجيات الجارية وعدم مقدرته للحصول على القروض المصرفية.

د- **الائتمان المصرفي**: تقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال التمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأموال الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي.²

هـ- **التسهيلات الائتمانية التجارية**: يقدم الموردون تسهيلات ائتمانية لعملائهم عند الشراء تتمثل في سداد قيمة مشترياتهم وفقا لشروط يحددها المورد أو الدائن، وغالبا ما تكون هذه التسهيلات غير مضمونة اعتماد على سمعة المدين ومركزه الائتماني.

و- **التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الأجل**: تحصل العديد من الشركات على تسهيلات وقروض مصرفية من البنوك لتمويل أنشطتها قصيرة الأجل، وقد تكون هذه التسهيلات مضمون بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق.³

¹ عاطف وليم أندراس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2006 ، ص 391 .

² زاوش خولة ، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد

بوضياف بالمسيلة ، سنة 2016-2017 ، ص 40-41 .

³ عاطف وليم أندراس ، مرجع سبق ذكره ، ص 392-392 .

❖ مصادر التمويل المقترضة طويل الأجل:

يرتب الاقتراض طويل الأجل عبء مديونية على المنشأة يتعين الوفاء به في تاريخ لاحق ويأخذ الاقتراض طويل الأجل شكلين أساسيين هما: السندات والقروض طويلة الأجل.

- **السندات Bonds:** تمثل السندات صكوكا قابلة للتداول يعتبر حاملها دائنا في مواجهة المنشأة المصدرة وله الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنويا أو كل نصف سنة دون النظر للدخل الذي تحققه الشركة أو المنشأة وذلك إلى جانب إعادة السداد أصل السندات.
- **القروض طويلة الأجل:** تحصل المنشأة على قروض طويلة من المؤسسات المالية كمصارف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية، وبخلاف السندات، تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض.¹

❖ مصادر التمويل المملوكة:

كما سبق الذكر تمثل أموال الملكية أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركة لتمويل إنفاقها الاستثماري، وتشكل مصادر الملكية من العناصر التالية:

- **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية أموال الملكية في المؤسسة، حيث يتكون رأس مال شركة المساهمة من عدة حصص متساوية تسمى بالأسهم، وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي لتمويل الدائم للمؤسسة خاصة في حالة المؤسسات التي تكون في أول مراحل التشغيل.
- كما يمكن تعريفها بأنها: "تلك الأسهم التي لا تمتلك أية تفضيلات أو أسبقيات خاصة سواء في دفع مقسوم الأرباح أو في حالة الإفلاس والتصفية، وتعد هذه الأسهم الأساس لهدف المنشأة في تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية."²
- **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية في المؤسسة، وتمثل الأسهم الممتازة مصدر تمويل طويل الأجل، وإن كان هذا المصدر أقل انتشار من الأسهم العادية، حيث تعرف الأسهم العادية على أنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في المؤسسة، وتمنح لمالكها عائدا محدد

1 عاطف وليم اندرواس ، مرجع سبق ذكره ، ص 380-387 .

2 براق محمد ، غربي حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

ومركزا ممتازا اتجاه حملة الأسهم العادية، وتعتبر الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل لشركات المساهمة.¹

- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا تحققت بالفعل غير أن المؤسسة قررت احتجازها لتمويل عملياتها وعدم توزيعها على المالكين، كما تمثل مصدرا داخليا هاما لتمويل احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، وتمثل الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به لفرض إعادة استثماره، كما تستخدم الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسة التي تعاني من مشاكل مالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو تلك التي تواجه ظروفًا اقتصادية متقلبة، كما يتم الاعتماد عليها لتجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة في حالة إصدار أسهم أو لتجنب الأعباء الثابتة التي تترتب على بيع الأوراق المالية.²

الفرع الثالث: محددات الهيكل المالية.

محددات الهيكل المالية تنقسم إلى الكمية والكيفية والمحددات الأخرى للهيكل المالية.

❖ المحددات الكمية:

تختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من المحددات الكمية التي تؤثر قرارها المالي، هذه المحددات تتمثل في العناصر التالية:

- **الربحية:** تشير إلى ربح منسوبا إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، والربحية تقيس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وأنها تمكن في الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقرضين والعاملين، وهي هدف أساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة.

¹ محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 277 .

² حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، سنة 2008 ، ص 506 .

- **المردودية:** تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال واستثمارها وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى وسائل الموظف.¹
- **معدل النمو:** تكمن فيه قيمة المؤسسة وثروة مالكيها في القيمة الحالية للفوائد التي تنشئها الأصول الموظفة من جهة، ونموها من جهة أخرى، فالمؤسسات التي تملك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول، وخاصة مصادر التمويل الأقل تأثير بظاهرة عدم التناظر في المعلومات، كالقرض القصير الأجل .
- **حجم المؤسسة:** يؤثر حجم المؤسسة على نسبة الاقتراض في تشكيل الهيكل المالي، حيث تتخفض احتمالات الإفلاس في المؤسسات كبيرة الحجم مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم إن حجم المؤسسة يلعب دورا كبيرا في مقدرتها على الاقتراض أو الاعتماد على المصادر الداخلية فالحجم يظهر ضمن العوامل التي لها أثر على نسبة الاستدانة وهو السبب الذي يجعل المؤسسة الصغيرة تتجه أكثر إلى الاقتراض قصير الأجل، أما ما يدفع المؤسسات كبيرة الحجم إلى التنوع أنها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وهو ما يخلق لديها الدافع لزيادة الأموال المقترضة.²

❖ المحددات الكيفية :

بالإضافة إلى المحددات الكيفية للهيكل المالي هناك محددات كفية تأخذ عند اختيار الهيكل المالية مثلى وتتمثل في:

- **الملائمة:** تعرف الملائمة على أنها مدى توافق وملائمة أنواع الأموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة الاستخدامات في الأصول والعمليات التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها.
- **المرونة :** وهي قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات في حاجة الأموال.³

¹ سليم مجلج ، وليد بشيشي ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 ، القالمة - الجزائر ، سنة 2019 ، ص 121 .

² براق محمد ، غربي حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 183-188 .

³ سليم مجلج ، وليد بشيشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 122-123 .

❖ محددات أخرى للهيكلية المالية:

بالإضافة إلى محددات الكمية للهيكلية المالية هناك محددات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الهيكلية المالية مثلى للمؤسسة، وتتمثل هذه المحددات في العناصر التالية:

- **التوقيت:** يقصد بالتوقيت ذلك العامل الزمني الذي يحدد المنشأة بوقت الحصول على التمويل أو المفاضلة بين المصادر التمويلية المتوفرة في الوقت المناسب من أجل الحصول على الأموال وقت حاجتها وبأقل تكلفة وأفضل الشروط، ويمثل أيضا قدرة المنشأة على اقتناص الفرص المالية بالوقت الذي تتخفف فيه التكلفة إلى أقل درجة.

- **المركزي الضريبي:** أحد الأسباب التي تدفع الشركة للتمويل من خلال القروض هو أن مدفوعات فوائد هذه القروض تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم وصولا لدخل الخاضع للضريبة، حيث أن التكلفة الحقيقية للذين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة وعليه كلما زادت إمكانية المؤسسة في الحصول على وفر ضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على المديونية في التمويل، وبالمقابل في بعض الحالات قد لا تحقق المؤسسة أي وفر ضريبي لكونها غير مطالبة بدفع ضريبة بسبب تمتعها بالإعفاء الضريبي أو بسبب تكبدها خسائر رأسمالية أدت إلى انخفاض ربحتها.

- **حجم البنوك وسوق رأس المال:** يركز على مدى توافر الأنواع المختلفة من الأموال من عدمه في الأسواق المالية، وكذلك تكلفة هذه الأنواع التي لها تأثير هام عند تحديد نوع الورقة المالية (أسهم ممتازة، عادية أو سندات) التي يناسبها تمويل معين ويمتد تأثيرها إلى درجة إمكانية تغير هيكلية مالية.

- **مخاطر الإفلاس:** يحدث الإفلاس نتيجة لزيادة تدهور أداء العمليات بالشركة وينعكس ذلك في موقف سداد التزاماتها الثابتة المستحقة وزيادة مبالغ القروض طويلة الأجل مقارنة بحقوق ملكية الشركة عند مستوى محدد من أداء التشغيل، مما يترتب عليه تدهور الشركة ووصولها إلى مرحلة الإفلاس.¹

¹ سليم مجلغ ، وليد بشيشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123-124 .

- **هيكل الأصول:** تلجأ الشركات التي تتميز أصولها بتوفير عنصر الأمان للمقرض إلى استخدام الاقتراض بشكل كبير لتمويل أنشطتها. وتمثل الأصول ذات الاستخدامات العامة في العديد من الأنشطة ضماناً جيداً للقروض. بينما لا تمثل الأصول ذات الاستخدامات الخاصة ضماناً جيداً للقروض.
- **الرفع التشغيلي:** مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تستطيع الشركة التي تتميز بانخفاض درجة الرفع التشغيلي أن تستخدم الرفع المالي (الاقتراض) بشكل أفضل من الشركات التي تتميز بارتفاع درجة الرفع التشغيلي ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة مخاطر نشاطها بالأولى.
- **التحكم والسيطرة:** إن مدى تأثير التمويل بالاقتراض بالمقارنة بتأثير لتمويل الأسهم على مركز وقدرة الإدارة في الرقابة يمكن أن يؤثر في هيكل رأس المال فإذا كانت الإدارة في الوقت الراهن لديها سيطرة تصويتية في الشركة (تملك أكثر من 50% من الأسهم) ولكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي أسهم إضافية فسوف تفضل استخدام القروض على الأسهم العادية في تمويل الاستثمارات الجديدة باعتبارها ثم هذا التمويل عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة فإن ذلك قد يفقدها السيطرة على الشركة.¹

المطلب الثاني: تأثير الضرائب على تشكيل الهيكل المالية للمؤسسة.

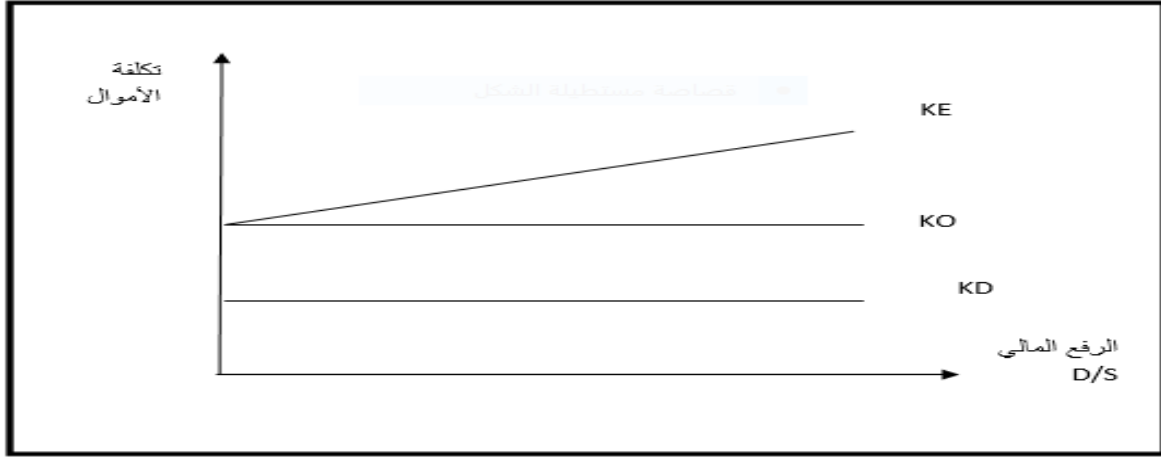
تسعى المالية إلى إيجاد التوليفة من الأموال الخاصة والديون، والتي تعظم قيمة المؤسسة إلا أن مود يقلياني وميريقلان أنه وفي سوق كاملة لا وجود لتوليفة أفضل من أخرى أي اختيار الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة بحيث يعتبر (Met M) مؤسسة الإدارة المالية الحديثة منذ ظهرت مقالتهما الشهيرة سنة 1958.

الفرع الأول: حالة مود يقلياني وميلر في ظل غياب الضرائب.

إن كل من "مود ديقلياني وميلر" لا يوافق على نتائج التحليل التقليدي، فالدراسة الرائدة المقدمة من طرف "فرانكو مود يقلياني" ومرتن ميلر سنة 1958 في ظل عالم لا يخضع فيه دخل المؤسسة للضريبة، كشف أنه ليس لقرار الاقتراض من التأثير على القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا معناه أن قيمة المؤسسة مستقلة عن

¹ عاطف وليم اندرواس ، مرجع سبق ذكره ، ص 404-405 .

الهيكل التمويلي لها، وبالتالي فتكلفة الأموال الثابتة لكل المؤسسات المتماثلة المخاطر، فلو كانت هناك



مؤسستان واحدة تعتمد في تمويلها كلياً على مصادر التمويل الداخلي والمؤسسة الأخرى تعتمد على مصادر التمويل الداخلي إضافة إلى مصادر التمويل الخارجي، وكلا المؤسستان تنتمي لنفس فئة المخاطر، فالقيمة السوقية لكليهما متساوية، وإذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لإحدهما فعملية التوزيع كفيلة لإعادة التوازن بين المؤسستين.

ورغم عدم تأييد كل من (M و M) لفكرة تغير متوسط تكلفة الأموال مع تغير نسبة الاقتراض، إلا أنهما يعترفان بإمكانية اختلاف متوسط تكلفة الأموال بين مؤسستين مختلفتين لكن تكون نسبة الاقتراض هي السبب، ويؤكدان على أن هذا الاختلاف في متوسط تكلفة الأموال يمكن تصحيحه بعملية المراجعة، وذلك في سوق كاملة لرأس المال، وبالتالي فقد نفي وجود هيكل تمويلي أمثل. وفكرة المراجعة تنطوي على افتراض أن المستثمر يستطيع أن يحول استثمار استثماراته من مؤسسة تعتمد على القروض عند تكوين هيكلها التمويلي إلى مؤسسة أخرى مشابهة ولكنها تعتمد في تمويلها كلياً على الأموال الخاصة، وبالتالي يترتب على ذلك أن المستثمر يمكنه تحقيق العائد الذي كان يحققه من قبل دون زيادة المخاطر ولكن باستثمارات أقل، وبما أن هؤلاء المساهمين قادرين على تحقيق عائد دون مساعدة المؤسسة التي تعتمد كلياً على الأموال الخاصة في تمويلها، فلا داعي لهذه المؤسسة من استعمال القروض من أجل الاستفادة من مزايا الرفع المالي. ويمكن توضيح وجهة نظر (M و M) في العالم بدون ضرائب كما يلي:

شكل رقم (01) : أطروحة مود قلياني وميلر في العالم بدون ضرائب

المصدر :

التعليق :

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أنه باستطاعة المؤسسة تبني أي هيكل تمويلي، ولكن ذلك لا يؤثر على تكلفة الأموال وبالتالي على قيمة المؤسسة.

ولقد وجهت لمدخل "مود قلياني وميلر" في ظل غياب الضرائب عدة انتقادات من بينهما مايلي:

القرض القاتل بأن المؤسسات والأفراد يمكنهم الاقتراض بنفس معدل الفائدة، فهو قرض بعيد عن الواقع، حيث أن المؤسسة تتمتع بثقة أكبر من التي يتمتع بها الأفراد، فهي تملك حجم معين من الأصول الثابتة تكسبها هذه الثقة عند طلب قروض.

من الخطأ افتراض أن الرفع المالي الشخصي يحل بالكامل محل الرفع المالي للمؤسسات. فإذا أفلست إحدى المؤسسات المستخدمة للرفع المالي فإن الخسارة تقع على كل مستثمر بمقدار حصته، أما في حالة إفلاس أحد المستثمرين المستخدمين للرفع المالي الشخصي فنجد أنه لا يخسر فقط حصته بل عليه بسداد القرض.

إن الأخذ بعين الاعتبار إدخال الضرائب على الدخل سيغير نتائج هذا المدخل حيث أن الفوائد التي تدفعها المؤسسة على الاقتراض تعتبر من التكاليف التشغيلية الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي لأرباح المؤسسة.

وهذا معناه أن تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسة تكون أقل من معدل الفائدة المتعاقد عليه، والفوائد تمنح المؤسسة ميزة جبائية تعود بإيرادات أكثر من الملاك والمقترضين

الفرع الثاني: حالة مودقلياني ومير في ظل وجود الضرائب.

- تناولنا وجهة نظر كل من (M و M) في العالم لا توجد فيه الضرائب، والآن نفرض وجهة نظرهما في شأن تأثير الديون على قيمة المؤسسة، ولكن بفرض وجود الضرائب قيد صدور المقال التصحيحي سنة 1963 الذي بين أنه في ظل خضوع دخل المؤسسة للضريبة تكون القيمة السوقية لمؤسسة التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الداخلي إلى جانب مصادر التمويل الخارجي أكبر من القيمة السوقية للمؤسسة مماثلة تعتمد على مصادر التمويل الداخلي فقط.

فوائد القروض تعتبر من بين المصروفات التي لا تخضع للضريبة. فبالتالي المؤسسة التي يحتوي هيكل تمويلها على القروض تستفيد من وفورات ضريبية، وقد بين الباحثان أنه في حالة وجود فرق بين قيمة السوقية للمؤسستين فإنه لا يجب أن يزيد أو ينقص عن قيمة الحالية للوفورات الضريبية المحقة (القيمة الحالية للوفورات الضريبية = تكلفة الاقتراض × القيمة السوقية للقروض × معدل الضريبة على دخل المؤسسة / تكلفة الاقتراض).

وفي حالة زيادة أو نقص هذا الفارق فعملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسسين ويكون الهيكل التمويلي الأمثل والذي تكون فيه نسبة الاقتراض أكبر ما يمكن.¹

أخذ مودقلياني وميلر في مقال الضريبة على أرباح الشركات بعين الاعتبار وتوصلا إلى أن المؤسسة تفضل الاستدانة على الأموال الخاصة، وذلك لكون فوائد القروض من بين التكاليف التي يمكن بتخفيضها عند حساب الضريبة على الربح ومن ثم فالمؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من القروض إلى جانب الأموال الخاصة تستطيع تحقيق وفورات ضريبية، كما أن قابلية تخفيض المصاريف المالية من الوعاء الضريبي على الشركات تعتبر مساعدة من قبل الدولة للمؤسسة تتدرج ضمن سياستها الجبائية، وذلك يكفي أن تكون المؤسسة خاضعة للضريبة حتى تستفيد من هذه الامتيازات الجبائية، (وذلك في حالة تحقيق المؤسسة لربح).

ومع إدخال ضرائب دخل الشركات في التحليل تصبح أرباح المؤسسة كمايلي (عبد العزيز 1997 ص 242)

حيث تمثل:

$$X_t: \text{الإيرادات بعد الضرائب} \quad t: \text{معدل الضريبة على دخل المؤسسة}$$
$$\text{وتعتبر } (1-t) \times \text{عن أرباح المساهمين لما يكون الرفع المالي (kdD) معدوماً}$$

¹ محمد الأمين وليد ، دور الجبائية في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة ، مجلة الدراسات المالية ، العدد 6 ، كلية العلوم المالية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي - الجزائر ، سنة 2016 ، ص 225 - 227 .

أما في حالة استخدام الرفع المالي بالقيمة $(Dtkd)$ ، سترفع إيرادات الملاك والمقرضين وبهذا تزيد قيمة المؤسسة المستخدمة للرفع المالي عن التي لا تستخدم الرفع المالي، وهذا طبعا يفرض تماثل المؤسساتان في كل شيء ماعدا الهيكل التمويلي وكل هذا في ظل السوق الكامل لرأس المال، وتأتي عادة إيرادات المؤسسة بعد الضريبة (xt) من مصدرين، فنجد مصدر غير مؤكدة وقدره $x(1-t)$ ، وآخر مؤكد يمثل الوفر الضريبي وقدره $(tkdD)$ ولكون الوفورات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة زيادة الرفع المالي أكبر من مقدار الضريبة المتحتملة من طرف الدائنون، فإنه يتوقع انخفاض تكلفة الأموال بالزيادة نسبة الاقتراض (حيث يكون حجم المخاطر التي تواجه المؤسسة مع زيادة نسبة الاقتراض أقل من الوفورات الضريبية المتحصل عليها)، لكن عند وصول الرفع المالي لحد معين نجد أن تكلفة الأموال ترتفع، ويمكن تحديد تكلفة أموال المؤسسة التي تستخدم الرفع المالي مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير العامل الجبائي على دخل المؤسسة كما يلي (عبد العزيز 1997 ص 242):

حيث: $D/v=n$ القيمة السوقية للمؤسسة: v

أما تكلفة أموال المؤسسة التي لا تستخدم الرفع المالي فإنه يمكن الحصول عليها من خلال العلاقة السابقة وذلك على النحو التالي :

وتعتبر النسبة $\left[\frac{(1-t)x}{v}\right]$ عن معدل العائد المتوقع أو تكلفة أموال المؤسسة التي لا تستخدم الرفع

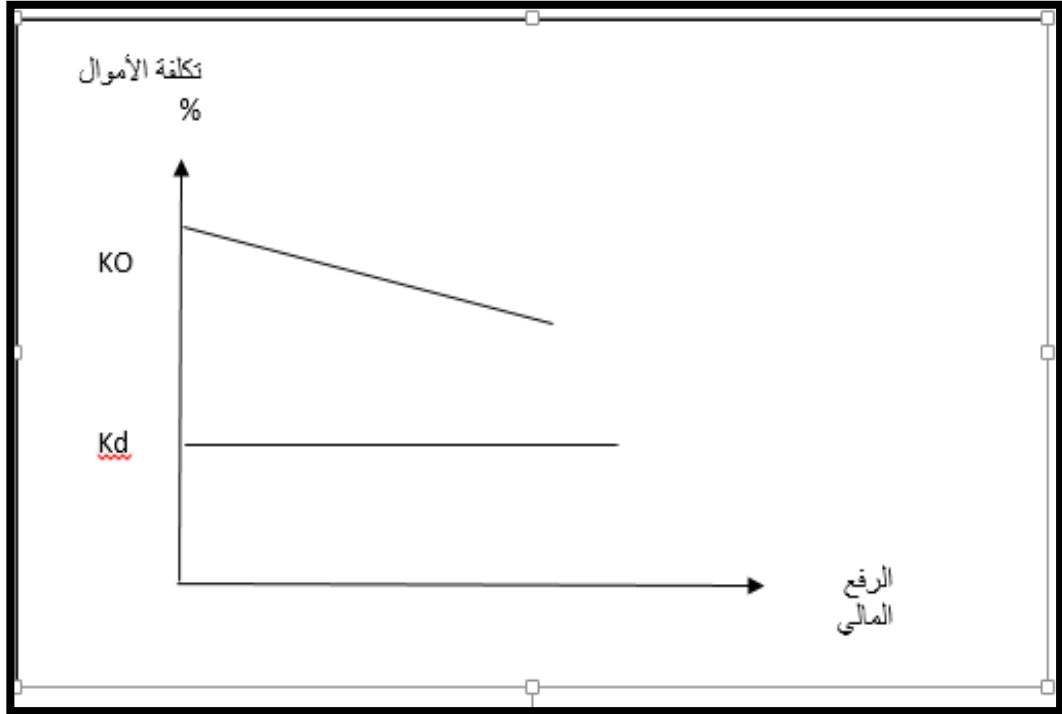
المالي، ويمكن اشتقاق تكلفة أموال المؤسسة التي تستخدم الرفع المالي (ko) كما يلي:

يتضح من المعادلة الأخيرة أن كلا من ke و t مستغلان عن الرفع المالي، وبافتراض ثبات قيمة

فإن تكلفة الأموال بعد الضرائب k_o ستتنخفض إلى أدنى حد ممكن عندما تكون $(n=D/v=i)$

.....من خلال الشكل التالي ¹:

الشكل (02) : تكلفة الأموال في ظل وجود الضرائب .



المصدر: عبد العزيز 1997 ص 245 .

توصل "مود جلياني وميلر" من خلال المقال التصحيحي سنة 1963 إلى أن سماح السياسة الجبائية بخضم الفوائد لأغراض الضريبة يمكن المؤسسة تخفيض تكلفة أموالها كلما زادت درجة الرفع المالي. وبالتالي لكي تحقق المؤسسة هيكل تمويلي أمثل لابد من استعمال القروض بنسبة كبيرة.

الفرع الثالث: أثر الضريبة الشخصية على الهيكل المالية للمؤسسة.

أدخل ميلر 1977 (Miller) في تحليل للهيكل المالية الضريبة الشخصية التي يتحملها المساهمون على دخولهم من تلك الأسهم وكذلك التي يتحملها المقترضون على سنداتهم، كما أشار إلى الحالة الوحيدة التي

¹ محمد الأمين وليد ، مرجع سبق ذكره ، ص 229 .

يتحقق بها الاقتصاد الضريبي، وهي عندما لا يخضع الدخل الشخصي لحملة الأسهم للضريبة على دخولهم من تلك الأسهم، وفي حالة وجود الاقتصاد الضريبي t_s ، فإنه يحسب بالصيغة الموالية:

$$[1t_s - 1 - \frac{(1-t)(1-t_1)}{(1-t_2)}] \times D:$$

حيث تمثل t معدل الضريبة على الأرباح، أما t_1 فهي تمثل معدل الضريبة الشخصية على دخل المساهمين وتمثل t_2 معدل الضريبة على دخل المقرضين أي حملة السندات.¹

ويعتقد ميلر أنه إذا كان $t_2 < t_1$ كنتيجة لانخفاض الضريبة على الأرباح للأسهم. فإن صافي دخل حملة السندات لا بد وأن يكون كبير التعويض ارتفاع الضريبة على دخولهم، وإلا فإن المؤسسة لن تجد من يقرضها وأشار كذلك إلى أن الاقتصاد الضريبي يتلاشى أو يصبح سالباً إذا كان معدل الضريبة على الدخل الشخصي لحملة الأسهم أقل من معدل الضريبة على الدخل الشخصي لحملة السندات. وفي هذه الحالة يصبح من المتوقع أن تستمر المؤسسة في زيادة نسبة الاقتراض حتى يصبح $(1-t)(1-t_1) = 1-t_2$ ، وهو ما يمثل حالة توازن أي انعدام الاقتصاد الضريبي، وبذلك فإن أية زيادة في الاقتراض لن تضيف شيئاً لقيمة المؤسسة.

والجدير بالذكر أن دراسة ميلر تقوم على افتراض أن معدل الضريبة الشخصية على دخل المساهمين يمكن أن يساوي الصفر، وهذا متوقع حدوثه عملياً، فإذا حققت المؤسسة أرباحاً وقامت باحتجازها ونجم عن ذلك ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، ولم يتم حملتها ببيعها فلن تتحقق أرباحاً فعلية. ومن ثم لن يكون هناك مجال للفرض ضريبة على دخولهم من تلك الأسهم، وهو ما أكده ميلر وشكوز (Miller & Schdes) 1978، حيث أوضح أن المساهمين قادرون عملياً على تأجيل بيع الأسهم وبالتالي تأجيل الحصول على الأرباح وعدم دفع الضريبة.

ناقش ليتزنبارغروفان هورن (Litzenberger Bvan Horene) 1978، في مقالة لهما تأثير الضرائب المتعلقة بالمؤسسات وتكلفة الإفلاس على السوق المالية، حيث أكد (أن أي تغيير في الضرائب لارتفاعها) قد تجعل الأسهم أسوأ الحال، خاصة إذا كان سعرها السوقى أقل من سعرها الاسمي، وكذا تأثير تعديل الضرائب الشخصية على المستثمرين، حيث أن حملة الأسهم العادية لا يجمعون على زيادة الديون في الهيكل المالية تحت تأثير هذه الضرائب، فهم يفضلون الحفاظ على الهيكل المالية الحالية (للحفاظ على

تكلفة الإفلاس)، لأن اللجوء إلى الديون تعني نقص العائد المتاح للمساهمين، وبالتالي بفضل وجود الضرائب الشخصية فإنه سيتم فقدان قيمة من العائد الذي كان من المفروض أن يحصلوا عليه¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالية.

تعتبر أمثلية الهيكل المالية من المواضيع الحساسة في مجال الإدارة المالية وكان هذا سببا بظهور العديد من النظريات فمنها ما يساند هذه الفكرة ومنها ما ينفيها وعلى أثر هذا سنحاول التعرض لمختلف النظريات الكلاسيكية والحديثة

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للهيكل المالية.

تضم النظرية الكلاسيكية ثلاثة نظريات (نظرية صافي الربح، نظرية تقليدية، نظرية صافي ربح العمليات

❖ نظرية صافي الربح:

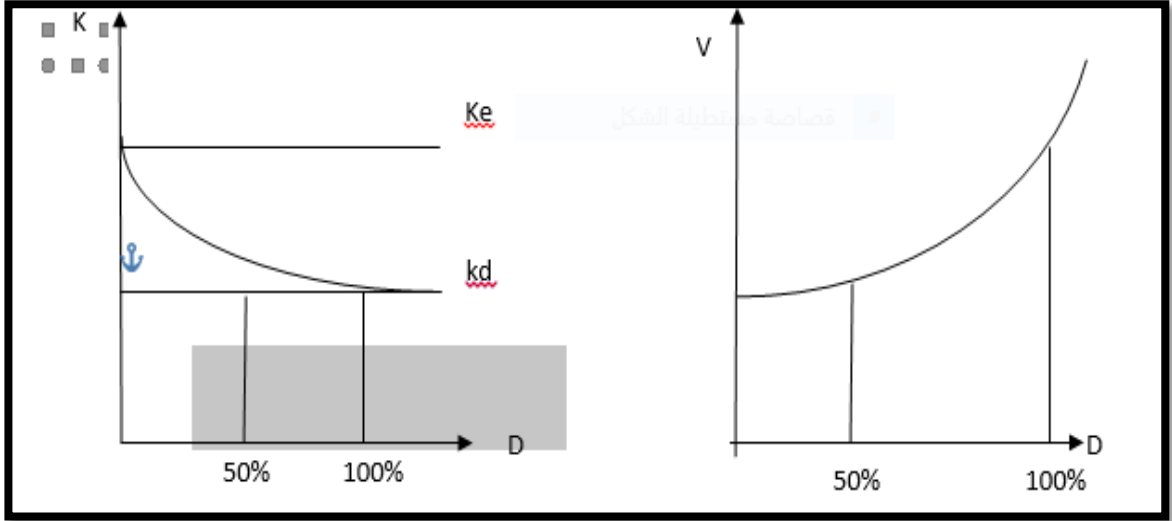
يرى مؤيدو نظرية صافي الربح (Net Income theory NI) أن الاختلاف في تكلفة مصادر الأموال التي تشكل الهيكل المالية سوف تتيح الفرصة للمؤسسة من خلال تغيير نسبة الرفع المالي إلى زيادة مساهمة التمويل بالديون ذات الفائدة الأقل على حساب مساهمة التمويل بالأموال الذاتية ذات التكلفة الأكبر، أي أن مؤيدي هذه النظرية يؤكدون على إمكانية التأثير في القيمة السوقية للمؤسسة وفي تكلفة رأس المال من خلال التغيير في نسبة الرفع المالي، فزيادة نسبة الرفع المالي سوف تضمن انخفاضا في تكلفة الأموال مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة.

حسب نظرية صافي الربح، فإن تكلفة الاستدانة kd وتكلفة الأموال الخاصة ke لا يتغيران عند تغيير نسبة الاستدانة D/V داخل الهيكل المالية للمؤسسة، وطالما أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة الأموال الخاصة، فإن الاعتماد على الاقتراض في التمويل بنسبة أكبر يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة، وذلك طبقا للمعادلة الموالية $V = \dots\dots\dots$ ، حيث يمثل NOI صافي ربح العمليات.²

1

² حمزة محمود الرنيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 533 - 534 .

الشكل رقم (3-3): العلاقة بين مستوى الاستدانة وتكلفة رأس المال، وكذا بين مستوى الاستدانة والقيمة السوقية للمؤسسة حسب نظرية صافي الربح.



المصدر :

يتضح من الشكل رقم (3-3) أن تكلفة رأس المال تنخفض كلما زادت نسبة الاستدانة، وتستمر هذه التكلفة في الانخفاض إلى أن تصل إلى أدناها وتصبح مساوية لتكلفة الاقتراض حيث أن انخفاض تكلفة رأس المال تعني ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة فإن الهيكل المالية المثلى حسب نظرية صافي الربح هي التي تتضمن أعلى نسبة من الاستدانة أي عند تمويل المؤسسة بالكامل عن طريق القروض ما يعاب على هذه النظرية، هو افتراض ثبات كل من تكلفة الديون وتكلفة الأموال الخاصة وهذا الثبات يعني أن المقترضين لا يوجد لديهم أي رد فعل عند تغير الهيكل المالية للمؤسسة ولا يغيرون في مطالبهم تبعاً لهذه التغيرات.

❖ نظرية التقليدية traditional theory:

يؤكد أصحاب النظرية التقليدية وجود هيكل مالية مثلى عند مستوى معين من الديون والتي تحقق عند تشكيلة معينة من القروض والأموال الذاتية هذه التشكيلة تجعل تكلفة رأس المال، عند حدها الأدنى وتعطي أكبر قيمة سوقية للمؤسسة.

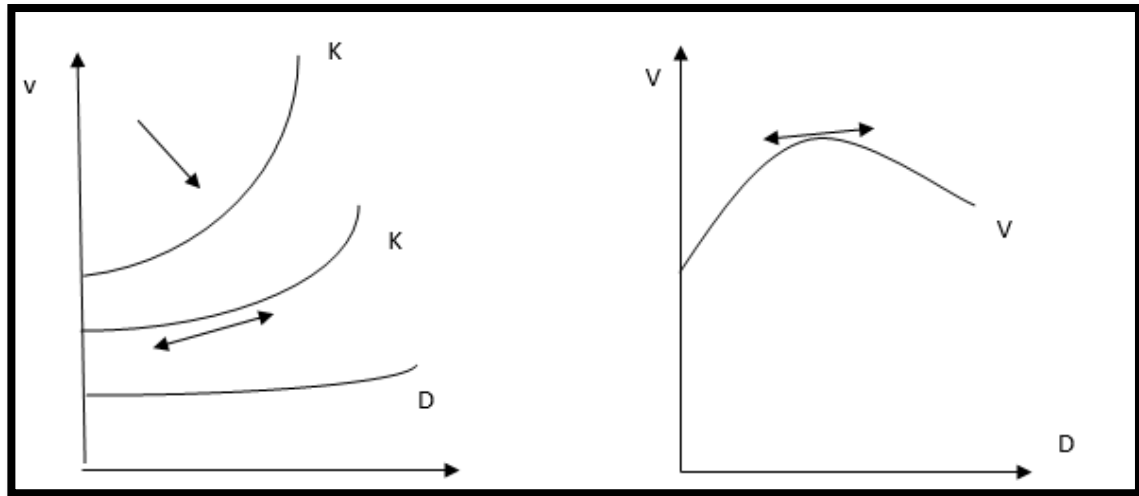
حسب النظرية التقليدية تتحدد بنسبة الديون المثلى التي تجعل من القيمة السوقية للمؤسسة في أعلى حد لها في ثلاث مراحل تتصف:

✓ **مرحلة الأولى:** بظهور تغيرات بطيئة تكلفة الأموال الذاتية مع كل زيادة في مقدار الاقتراض إلا أن الزيادة في تكلفة الأموال الذاتية ضمن هذه المرحلة تكون أقل من المزايا الناتجة عن الاقتراض، يضاف إلى ذلك أن تكلفة الاقتراض في هذه المرحلة تبقى ثابتة وبسبب ذلك، فإن القيمة السوقية للمؤسسة¹ تبدأ بالزيادة كلما زادت نسبة الرفع المالي في الهيكل المالية بسبب التغيرات التي تحصل في تكلفة رأس المال واتجاهها نحو الانخفاض.

✓ **المرحلة الثانية:** فهي تتصف بأن المؤسسة تستعمل نسبة من الديون في هيكلتها المالية، بحيث لا تؤثر تلك النسبة على قيمتها السوقية نظراً لأن المزايا الناتجة عن الاعتماد على القروض والمتمثلة في انخفاض تكلفته سوف يقابلها ارتفاع بنفس المقدار في تكلفة التمويل الذاتي وهنا تتشكل نقطة الاقتراض المثلى.

✓ **المرحلة الأخيرة:** تتجاوز المؤسسة نقطة الاقتراض المثلى، وهو ما يؤدي إلى ضياع مزايا الاعتماد على القروض كمصدر منخفض للتكلفة، وذلك لأن المساهمين يطالبون بزيادة في معدل العائد المطلوب من قبلهم بسبب الزيادة في المخاطر المترتبة على الاعتماد على القروض، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة رأس المال، وبسببها تنخفض القيمة السوقية للمؤسسة.

الشكل رقم (3-4) تكلفة رأس المال والقيمة السوقية للمؤسسة حسب نظرية التقليدية .



المصدر: براق محمد ، غربي حمزة ، 2015 ، ص 152 .

¹ محمد صالح الحناوي ، رسمية زكية قرياقص ، الإدارة المالية مدخل إلى اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ص

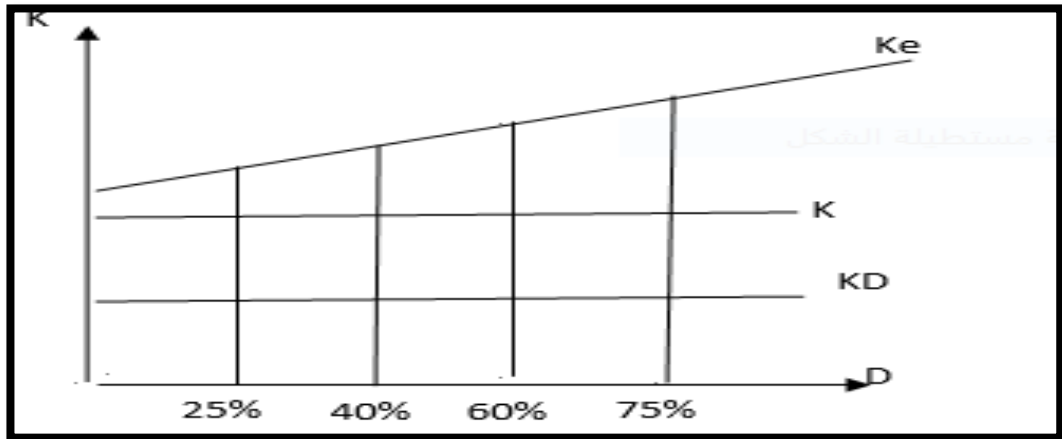
يوضح الشكل رقم (3-4) العلاقة بين مستوى الاستدانة وتكلفة رأس المال، وكذا بين مستوى الاستدانة والقيمة السوقية للمؤسسة حسب النظرية التقليدية. اتجاه تكلفة رأس المال نحو الانخفاض مع كل زيادة في نسبة الديون في الهيكل المالية، حتى تصل إلى أدنى انخفاض لها والذي يقابلها أعلى ارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة ثم تبدأ تكلفة رأس المال في الارتفاع مع الزيادة المفرطة في الاستدانة وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة.

❖ نظرية الربح العمليات :

يستند أصحاب نظرية صافي ربح العمليات Netincome theory Nol على افتراض مؤداه أن تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة كلاهما مستقر وليس لهما علاقة بمدى تأثير الهيكل المالية، فهم يفترضون أن التكلفة الكلية للأموال تكون ثابتة مهما كانت نسبة الديون في المؤسسة.

فالمنهج العام لنظرية صافي ربح العمليات في صياغة الهيكل المالية للمؤسسة يؤكد فكرة استقلالية مخاطر الأعمال عن تكلفة رأس المال وأيضا عن تشكيلة الهيكل المالية، وهو ما يعني أن القيمة السوقية للمؤسسة تبقى ثابتة رغم التغيرات التي ستطرأ في مستويات الرفع المالي، مما يعني أن التغيرات في الهيكل المالية، لا تأثير لها سواء على القيمة السوقية للمؤسسة وأيضا لا تأثير لها على تكلفة رأس المال الأمر الذي يجعل فكرة وجود الهيكل المالية مثلى غير مقبولة.¹

الشكل رقم (3-5): رأس المال حسب نظرية صافي ربح العمليات.



المصدر: براق محمد، غربي حمزة، ص 54 1

¹ محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 322-323 .

يوضح الشكل رقم(3-5)العلاقة بين تكلفة رأس المال ومستويات الاستدانة حسب نظرية صافي ربح العمليات حسب الشكل رقم (3-5)فإن تكلفة رأس المال k تبقى ثابتة مهما كانت مستويات الاستدانة في المؤسسة .تحدد القيمة السوقية للمؤسسة حسب نظرية صافي الربح العمليات لخصم صافي ربح العمليات بمعدل خصم يساوي تكلفة رأس المال،وبما أن القيمة السوقية للمؤسسة ما هي إلا مجموع القيمة السوقية للأموال الذاتية إضافة للقيمة السوقية للقروض (أو السندات)أي $V=E+D$ وكذا القيمة السوقية لحق الملكية تحسب عن طريق خصم صافي ربح العمليات بمعدل العائد المطلوب من طرف المساهمين $E=NOI/ke$ وبما أن معدل العائد المطلوب ke ما هو إلا تكلفة التمويل الذاتي لذا، فإنه يمكن حساب تكلفة التمويل الذاتي بالمعادلة الرياضية الموالية:

وباعتبار أن تكلفة رأس المال ثابتة k فإن تكلفة التمويل الذاتي سوف تزداد بمعدل ثابت مع الزيادة في نسبة الاقتراض إلى حق الملكية بسبب زيادة درجات المخاطر المالية.¹

الفرع الثالث :النظريات الحديثة المفسرة للهيكلة المالية.

نظرا للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة خاصة حول عدم واقعية وجود ما يسمى بالسوق التام إدانة توجد العديد من القيود التي تحد من اكتمال هذا السوق،ومن ثم فإن القرارات التمويلية يمتد تأثيرها إلى قيمة المؤسسة وبإدخال قيود السوق غير التام تكلفة الإفلاس والوكالة، في التحليل ظهرت العديد من النظريات.

❖ نظرية التوازن :

تتعلق هذه النظرية من أعمال Myres 1984 وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها المرحلة الأولى $trade\ off\ statique$ حيث ثم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج M و M المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلا في هذا النموذج بالأخذ بعين الاعتبار تكلفة الوكالة وكان الطرح كالتالي:

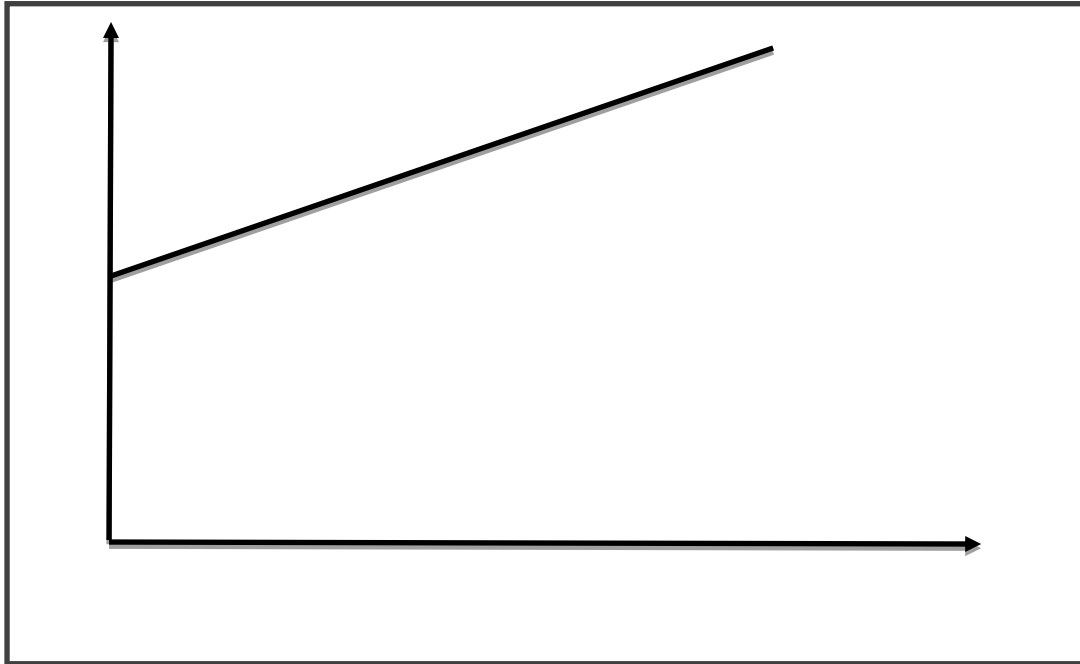
¹ براق محمد ، غربي حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

• **تكلفة الإفلاس:** تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها المؤسسة مما الأمثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من أموال خاصة فقط، وسببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تواريخ الاستحقاق، والإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة.

ويترتب على الإفلاس مجموعة من التكاليف الإفلاس، وهي تتكون من مجموعتين: الأولى تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، مالية....) وتكاليف غير مباشرة (تكاليف الصورة أي المصدقية المالية والتجارية وتكاليف ضياع الفرصة).¹

فإذا أخذنا كل من الضريبة وتكلفة الإفلاس فسوف تأخذ تكلفة الأموال اتجاهها آخر حيث أنه في البداية تأخذ تكلفة الأموال في الانخفاض المستمر حتى تصل نسبة الاستدانة إلى حد معين حينئذ تستمر في الانخفاض لكن بمعدل أقل من ذي قبل، وعند وصول الاستدانة إلى أقصى حد لها أي المعدل الذي يجعل المؤسسة في أحسن وضعية (هيكله مالية مثلى) عندها وبعد تجاوز هذا المستوى من الاستدانة تبدأ تكلفة الأموال في إرتفاع ، والشكل التالي يمثل تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكله المالية

العنوان والمصدر؟



¹ حلبي نبيلة ، آيت احمد سالمة ، تأثير الجباية بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير ، جامعة بومرداس ، سنة 2016-2017 ، ص

وتفسير ذلك انه عندما كانت نسبة الاستدانة أقل من X لم تكن هناك تكلفة إفلاس ، ومن ثم فإن تكلفة الأموال فقط خضعت للتأثير الضريبية (الوفرات الضريبية) مما يترتب عليه انخفاض في التكلفة ، ولقد بدأت تكلفه الإفلاس في الظهور عند النقطة X لأن حجم هذه التكاليف كان اقل من الوفرات الضريبية التي صاحبت زياده نسبة الاستدانة الامر الذي ادى الى استمرار انخفاض تكلفه الأموال إذ كان ذلك بمعدل الاقل الى ، وصلت نسبة الاستدانة عند النقطة Y . وهنا فقط إزدادت حدة تكلفة الأموال نحو الإرتفاع .وعليه يمكن القول بأن النسبة المثالية للاستدانة الأموال الخاصة (هيكل التمويلي الأمثل) في ظل وجود تكلفة الإفلاس تتحدد النقطة Y التي عندها تكلفة الأموال في حدها الأدنى¹.

* تكلفة الوكالة:

في عقد يقوم بموجبه شخص يدعى الموكل باللجوء الى شخص اخر يدعى الوكيل من اجل القيام بمهمة معينة ينوبه عنها باسمه فيما يتعلق بالمؤسسة، هذه العلاقة بين المالك او المساهمين او المسيرين حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم إلا ان هذه العلاقة تتميز بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعته على حساب الاخر . وتتطلق هذه النظرية من فرضيتين:

ليس بالضرورة ان تكون اهداف المالك متطابقة

المتعاملين ليس متساويين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة وعلاقة الوكالة تقود إلى صنفان من التكاليف : تكاليف وكالة الأموال الخاصة و تكاليف وكالة الديون . ويتمثل هدف هذه النظرية في تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن ان تعقد بين الموكل والوكيل معتمد في ذلك عل المبدأ النيوكلاسيكي الذي مفادها كل عون اقتصادي يبحث على تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العام، سوف يؤثر على النسبة المثالية للاقتراض إلى الأموال الخاصة أي سوف يؤثر على مكونات هيكله مالية مثلى، وبالتالي ظهور تكلفه الوكالة سوف يؤدي الى انخفاض نسبه الأموال المقترضة داخل الهيكله المالية .

❖ النظريات المتعددة الاشكال

تسمى بالنظرية الحديثة للمؤسسة ، ظهرت منتصف السبعينيات حيث أن أهم التيارات التي تتطوي عليها نظرية الإشارة ونظرية الترتيب السلمي .

1. نظرية الإشارة: تسمى هذه النظرية على مفهوم انعدام التناظر في المعلومة التي تتميز بها الاسواق

المالية اذ ان المعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست بالضرورة المتغيرات الحقيقية فتذهب هذه النظرية الى تأكيد ان المدراء المؤسسات الأحسن أداءاً فهي التي تستطيع اصدار مؤشرات خاصة وفعالة لهيكل راس مال السياسة (مكافئ لراس المال) تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداء و خصوصية هذه المؤشرات في صعوبة نشرها من قبل المؤسسات الضعيفة .

تقترح هذه النظرية نموذجاً يحاول أن يعكس نوعية مؤسسة ما على أساس هيكلتها المالية . فالمستثمرون يقيمون كل المؤسسات الموجودة في السوق .

صنفت المؤسسات إلى صنفين A و B بحيث أن المؤسسات من الصنف A أحسن أداء من المؤسسات من الصنف B من أجل تصنيف المؤسسات في المجموعتين A أو B يحدد المستثمرون في السوق مستوى من المديونية D تسمى بالمديونية الحرجة، فالمؤسسات ذات النوعية الرفيعة A لها قدرة على الإستدانة أعلى من D+ والعكس صحيح¹.

2. نظرية الترتيب السلمي :

تعتمد نظرية الترتيب السلمي على مفهوم عدم التماثل المعلومات في المؤسسة أن للمسيرين معلومات خاصة بالزبائن المخاطرة قيمة المؤسسة وغيرها أكثر مما لدى المستثمرين الخارجيين، فعندما تقوم المؤسسة بالإعلان عن زيادة في توزيع الأرباح ، فإن القيمة السوقية للسهم ترتفع لأن المستثمرين يترجمون هذه الزيادة على أنها دليل لثقة المسييرين في حصول المؤسسة على أرباح مستقبلية بصفة أخرى ، فإن زيادة الأرباح ما هي إلا تحويل لمعلومة متوفرة من المسييرين الى المستثمرين هذا التحويل لا يكون إلا إذا كان للمسييرين معلومات أكثر وأوفر ، عدم التماثل في المعلومات يؤثر على الإختياريين التمويل الداخلي والخارجي ، وبين الإصدارات الجديدة للسندات والأسهم ، هذا مايقود الى وضع ترتيب سلمي لطرق التمويل ، فالإستثمارات تمول أولاً عن طريق الأموال الداخلية وبصفة خاصة عن طريق إعادة استثمار

الأرباح ، ثم عن طريق إصدارات جديدة للسندات ، وأخيرا عن طريق إعادة إصدارات للأسهم التي تأتي في آخر السلم¹ .

خلاصة الفصل :

بعد أن تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى الضرائب والهيكلية المالية يتمثل فيما يلي: تتمثل الضريبة في مجموعة إقتطاعات تتحصل عليها الدولة في شكل موارد عامة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بحكم أن لديهم ممتلكات داخل المجتمع.

ويمكن أن نستخلص أن الضريبة إضافة إلى دورها المالي المتمثل في جلب المصادر المالية كبيرة للدولة، فإنها وسيلة هامة لتوجيه الإقتصادي، وهذه الفعالية على تقنيات المطبقة على قواعد وأهداف وأنواع الضرائب، لأن ذلك يبين درجة تعقيد أو بساطة الضرائب المعمول بها في الجزائر .

وتعتبر مسألة الهيكلية من أعقد المسائل التي تواجه المسير المالي في المؤسسة، حيث تتعدد مصادرها بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

وبرغم من ظهور عدة نظريات حاولت ولازالت تحاول تفسير مشكلة إختيار الهيكلية المالية وبإختلاف وجهات نظرها بين مؤيد ومعارض ،وأما نية تحقيق هيكلية مالية، ولا يزال هناك جدل كبير بين الباحثين والمختصين في حقل الإدارة المالية، وعدم حيازة أي نظرية من النظريات المفسرة للهيكلية المالية على الإجماع



الفصل الثاني :

تمهيد الفصل :

بعد تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري الذي حاولنا من خلاله لإتمام جوانب الموضوع وتسايط الضوء على الإطار المفاهيمي للضرائب على تشكيل هيكله مالية، وبالإضافة إلى تناول الهيكله المالية وأهم النظريات التي إهتم بدراسته، ومحاولتنا تلمس العلاقة وتأثير الضرائب على تشكيل الهيكله المالية للمؤسسات الجزائرية، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للموضوع إذ حاولنا إسقاط دراسة المؤسسات الجزائرية التي تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، تقديم نموذج الخطي متعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الإستخدام الأمثل .

سنقدم في هذا الفصل باقة من المعلومات التي تخص المؤسسات الجزائرية وهذا من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الضريبة على أرباح الشركات وتقديم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

المبحث الثاني: تقديم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

المبحث الأول : الضريبة على أرباح الشركات وتقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المطلب الأول : مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات

يرتبط فرض الضريبة على أرباح الشركات بالأشخاص الخاضعين لها من جهة و بإقليميتها من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذا كما يلي¹:

أولاً: مجال التطبيق الخاص بالشركات:

حسب نص المادة 304 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يمكن أن نميز بين الشركات الخاضعة إجبارياً للضريبة على أرباح الشركات والخاضعة اختياريًا.

1. الشركات الخاضعة إجبارياً:

تخضع للضريبة على أرباح الشركات بصفة إجبارية كل من:

❖ **الأشخاص الخاضعون بموجب القانون الأساسي:** طبقاً لنص المادة 304 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن الأمر يتعلق ب:

- شركات الأموال وتضم مايلي:
- شركات ذات الأسهم.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة.
- الشركات ذات التوصية بالأسهم.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

❖ **الأشخاص الخاضعون بمقتضى النشاط الممارس:**

¹ زاوش خولة ، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة-دراسة حالة حضنة طيب (2011/2015) ، مذكرة شهادة الماستر ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، سنة 2016-2017 ، ص 11- 13 .

بعض الأنشطة وبسبب طابعها تقتضي خضوع الشخص الذي ينجزها إلى الضريبة على أرباح الشركات، بغض النظر عن الشكل القانوني للشركة، حسب نص المادة 304 من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة يخضع للضريبة على أرباح الشركات الأشخاص الطبيعيين المذكورين في المادة 33 من نفس القانون أعلاه:

- الذين يقومون بعمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو يشترون بصفة باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها.
- الذين يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع العقار بالتجزئة أو بالنقسيم، بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى شاري كل جزء أو قسم.
- الذين يؤجرون مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم لاستغلالها سواء أكان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير العادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا.
- الذين يمارسون نشاط الرئيسي عليه المناقصة وصاحب الامتياز ومستأجر الحقوق البلدية.
- الذين يحققون أرباحاً من أنشطة تربية الدواجن الأرناب عندما تكتسي هذه الأنشطة طابعاً صناعياً.
- الذين يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح.
- الذين يحققون مكاسب صافية بالرأس مال بمناسبة عملية تنازل لقاء عوض عن القيم المنقولة والحقوق الاجتماعية
- المداخل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربابنة الصيادين، تجهيز السفن ومستغلي قوارب الصيد.
- التعاونيات الفلاحية والاتحادات التابعة لها، باستثناء تلك المعفاة بنص صريح.

2. الشركات الخاضعة اختياريًا:

توجد بعض الشركات التي تعتبر أصلاً خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع سمح لها الاختيار في الخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يترتب على تلك الشركات تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة رقم 333 من قانون الضريبة المباشرة لدى

مفتشية الضرائب المعنية ويكون هذا الاختيار نهائي، أي لا رجعة فيه مدى حياة الشركة، هذه الشركات تتمثل فيما يلي:

✓ **شركات الأشخاص:** بمفهوم القانون التجاري وتكون في شكل الشركات التالية:

شركات التضامن - شركات التوصيات البسيطة - شركات المحاصة

✓ **شركات المساهمة:** بمفهوم القانون التجاري

✓ **الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة الأسهم.**

ثانيا: نطاق التطبيق الإقليمي

يحدد مبدأ إقليمية الضريبة الشروط التي بموجبها يخضع الربح للضريبة على أرباح الشركات، وهذا بناء على طبيعة الربح المحقق، اعتيادي أو استثنائي، أو على أساس مصدره، محقق داخل الوطن أو خارجه، وبالتالي تستند إقليمية الضريبة على المبدأين التاليين:

1. **الربح الوطني وليس العالمي:** حسب نص المادة 301 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستحق الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر، وبالتالي الربح المحقق خارج الجزائر مقصى من مجال تطبيق هذه الضريبة.

وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص:

- الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.
- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.
- أرباح المؤسسات، وان كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

غير أنه إذا كانت مؤسسة ما تمارس في آن واحد نشاطها بالجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققاً فيها، ماعدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

2. الربح الناتج من العمليات العادية وليست الاستثنائية:

أي أنه تخضع للضريبة على أرباح الشركات فقط تلك الأرباح المحققة خلال الدورة والناتجة عن الممارسة العادية للنشاط الخاضع، ومنه فإن الأرباح الناتجة من عمليات عرضية تعد مستبعدة من الضريبة على أرباح الشركات (مثل: الأرباح المحققة بمناسبة المعارض الدولية) .

المطلب الثاني : نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يعد الإنحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الإستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر وموضوع البحث¹.

الفرع الأول : مفهوم الإنحدار الخطي المتعدد

❖ **تعريف الإنحدار الخطي المتعدد:** هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن إنحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار ، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال اعتماداً على دراسة حالات أخرى للرامي كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها .

¹تأثر داود سلمان ، الإنحدار الخطي المتعدد *Multiple Linear Regression* مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* ، كلية التربية الرياضية / جامعة بغداد ، بدون سنة ، ص 2 .

- الإنحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة)

❖ **المعادلة الخطية في الإنحدار الخطي المتعدد** : وهي كالتالي¹

حيث أن y = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة *Constant* أو *Intercept*

b_1 = ميل الإنحدار y على المتغير المستقل الأول

b_2 = ميل الإنحدار y على المتغير المستقل الثاني

x_1 = المتغير المستقل الأول

x_2 = المتغير المستقل الثاني

ويمكن استخدام الإنحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية :

1. أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
2. أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
3. يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل .

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي معنوية احصائياً مع التنويه بأن المعنوية تكون لكل معامل على حدة .

ولكي نحكم على معنوية معاملات الإنحدار نستعين باختبار T ومستوى الاحتمالية المقابل له وبالطبع فإن برنامج *SPSS* سيقوم تلقائياً باستخراج اختبار T ومستوى الاحتمالية المقابل له .

¹ثائر داود سلمان ، الإنحدار الخطي المتعدد *Multiple Linear Regression* مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي *SPSS*، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

كما سيتم الحصول على إحصائيات تستخدم لمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج ومنها (R) ، (R^2) ، (R^2) .

R هو معامل الارتباط البسيط والذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر

R^2 فهو يسمى بمعامل التحديد والذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (المعادلة المقدرة) في حالة الانحدار الخطي البسيط (متغير مستقل واحد مع متغير معتمد واحد) ،

R^2 فهو يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد (لأنه يأخذ بنظر الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى بالمصحح لأنه بالأصل مشتق من R^2) .

كما نستخدم أيضا إحصائية F للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين .

المبحث الثاني: تقديم النماذج وتفسير النتائج.

المطلب الأول: تقديم عينة دراسة المتغير.

من أجل معرفة تأثير الضرائب على الهيكل المالية للمؤسسات الجزائرية، تم أخذ عينة من المؤسسات التي تم الحصول على ها من المركز الوطني للسجل التجاري، حيث تتضمن المعلومات الخاصة بكل مؤسسة الشكل القانوني، المتمثل في الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL ،المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشريك الوحيد EURL ،الشركات ذات أس هم SPA وشركات التضامن SNC ،إضافة إلى الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

باعتبار أن هدف الدراسة هو معرفة تأثير الضرائب على أرباح الشركات على ال هيكل المالية، فإن العينة تتكون من المؤسسات التي حققت نتيجة صافية موجبة وقامت بدفع الضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي فإن عينة الدراسة تتكون 146 مؤسسة.

❖ متغيرات الدراسة :

باعتبار أن هدف الدراسة هو معرفة تأثير الضرائب على ال هيكل المالية، فإن المتغيرة التابعة هي ال هيكل المالية للمؤسسة (التمثلة في نسبة الديون في ال هيكل المالية للمؤسسة)، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في المعلومات المتحصل على ها من خلال الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، مع التركيز على الضرائب.

ومنه، فإن متغيرات الدراسة هي كما يلي:

- مستوى الاستدانة TD ،وهي المتغيرة التابعة، وتحسب بقسمة جميع الديون طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل على مجموعة الميزانية.
- الشكل القانوني SARL ،EURL ،SPA ،SNC ،وهي متغيرات ثنائية البعد تأخذ القيمتين 1 و0.
- المرادوية RE ،وتحسب بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الميزانية.
- الضمانات GAR ،وتحسب بقسمة مجموع المخزونات والحقوق على مجموع الميزانية.
- الحجم TA ،وتحسب باستعمال اللوغاريتم النيبيري لرقم الأعمال.
- النمو CR ،وهي تعبر عن نسبة نمو رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة.
- الضرائب Imp ،وتحسب عن طريق قسمة مبلغ الضرائب على أرباح الشركات على مجموع الميزانية.

المطلب الثاني : الوصف الإحصائي للمتغيرات

بعد تقديم المتغيرات وحسابها، يمكن عرض بعض الإحصائيات حول المتغيرات، أدنى وأعلى قيمة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والتباين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 : إحصائيات وصفية للمتغيرات

	N	Min	Max	Moy	Ecart type	Var
SARL	146	0	1	,54	,500	,250
EURL	146	0	1	,27	,444	,197
SPA	146	0	1	,14	,345	,119
SNC	146	0	1	,05	,228	,052
GAR	146	,0364	8,226	,86680	,648255	,420
TD	146	,0247	1,351	,59341	,286652	,082
TA	146	8,13	22,971	17,76637	2,171934	4,717
CR	146	-,999	3,673	,30052	,798341	,637
RE	146	,0017	,599	,10026	,112521	,013
IMP	146	,00006	,212	,04851	,049351	,002
N valide	146					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

❖ شرح الجدول

من خلال الجدول رقم (01) الذي يلخص معلومات حول المؤسسات التي تشكل عينة الدراسة حيث: أن الشكل القانوني: 54% من الشركات: أي (79 شركة). هي عبارة SARL (مؤسسة ذات مسؤولية محدودة).

- في حين أن 14% من الشركات (أي 20 شركة) عبارة عن (شركة ذات أسهم).

- (08) الشركات المتبقية عبارة عن (SNC) شركات التضامن .

- بلغ متوسط نسبة الضمانات حوالي 86% أي أن مجموع المخزونات والحقوق تشكل أكثر من 86% من ميزانيات الشركات محل الدراسة بصفة عامة ،في حين يبلغ الانحراف المعياري كنسبة الضمانات أكثر من (0,64). مما يدل على التفاوت الكبير في نسبة الضمانات في ما يبين الشركات محل الدراسة ،ويظهر ذلك من خلال الفرق الكبير بين أقل قيمة لنسبة الضمانات (0,036) وأكبر قيمة التي بلغت (8,22)

- وبلغ متوسط مستوى الاستدانة أكثر من (0.59) أي أن سنة الديون قصيرة وطويلة المتوسط تشكل أكثر من 59% من ميزانيات الشركات محل الدراسة في حين بلغ الإنحراف المعياري (0,28)، مما يدل على أن مستوى الاستدانة متفاوت بين الشركات محل الدراسة ،ويؤثر ذلك من خلال الفارق المعنبر بين القيمة الدنيا لمستوى الاستدانة (0,024) والقيمة القصوى (1,35).

- بلغ متوسط لوغريتم رقم الأعمال لشركات العينية المدروسة (17,76 وحدة دج)، في حين بلغ الإنحراف المعياري للوغريتم رغم أن هناك تفاوت في أحجام الشركات محل الدراسة. لكن أقل نوع من التفاوت الكبير بين الشركات فيما يخص (متغير مستوى الإستدانة ومتغير الضمانات).

- بلغ متوسط النمو السنوي في رقم أعمال الشركات 30% سنويا

- بلغ الإنحراف المعياري (0,79) مما يدل على التفاوت الكبير جدا في معدلات النمو السنوية بين مختلف الشركات محل الدراسة. ويتأكد ذلك من خلال الفارق الكبير بين القيمة الدنيا لمعدل النمو السنوي في رقم أعمال (0,99-) والقيمة القصوى (3,67+).

- بلغ متوسط مردودية الشركات محل الدراسة (0,10) أي أن متوسط النتيجة الصافية شكلت أكثر من 10% من متوسط ميزانيات الشركات، وبلغ الانحراف المعياري (0,1). مما يدل على الفارق الكبير في المردودية بين مختلف الشركات، ويتأكد ذلك من خلال الفارق الكبير بين القيمة الدنيا للمردودية (0,0017) والقيمة القصوى (0,59).

- بلغ متوسط نسبة الضرائب (0,048) أي أن حجم الضرائب شكل 4,8% من مجموع أرباح الشركات محل الدراسة. وبلغ الإنحراف المعياري (0,049). مما يدل على الفارق الكبير بين نسبة الضرائب إلى أرباح الشركات بين مختلف الشركات محل الدراسة .

المطلب الثالث : تقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

1. تقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

$$TD = a + b$$

TD: تتمثل في مستوى الإستدانة . a: قيمة ثابتة bi عوامل.

ومنه:

RE تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يوضح الجدول الموالي تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي، وذلك باستعمال إحصائية فيشر Fisher.

الجدول رقم 2: تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	1,795	7	,256	3,497	,002 ^b
Résidu	10,119	138	,073		
Total	11,915	145			

a. Variable dépendante : TD

b. Valeurs prédites : (constantes), IMP, TA, SARL, GAR, RE, SNC, SPA

حسب الجدول السابق، فإن مستوى دلالة النموذج أقل من 1%، وبالتالي، فإن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يصلح لتفسير الهيكلية المالية

بعد التأكد من صلاحية النموذج، يتم الآن معرفة المتغيرات المؤثرة في الهيكلية المالية والمتغيرات المستبعدة، وذلك باستعمال إحصائية ستيودنت Student. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3 : معاملات النموذج

Modèle	Coefficients non standardisés		t	Sig.
	A	Erreur standard		
(Constante)	1,023	,207	4,951	,000
SARL	-,063	,054	-1,169	,244
SPA	-,178	,078	-2,271	,025
SNC	,119	,109	1,094	,276
GAR	-,016	,035	-,453	,651
TA	-,019	,012	-1,666	,098
RE	-,380	,214	-1,773	,078
IMP	1,366	,875	1,461	,042

a. Variable dépendante : TD

حسب الجدول السابق، فإن المتغيرات المؤثرة على الهيكل المالية في المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة هي الشكل القانوني المتمثل في الشركات ذات مساهمة SPA والضرائب IMP بمستوى دلالة 5%، والحجم TA والمردودية RE بمستوى دلالة 10%.

بالنسبة للعلاقة بين كل من الشركات ذات أسهم SPA، الحجم TA والمردودية RE ومستوى الاستدانة TD في المؤسسات عكسية، في حين العلاقة بين الضرائب IMP ومستوى الاستدانة TD فهي طردية.

من خلال الجدول السابق دائما، يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$TD = 1$

حسب العلاقة، فإن ارتفاع الحجم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستدانة بنسبة 1.9%، وارتفاع المردودية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستدانة بنسبة 0.38%، وارتفاع الضرائب بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستدانة بنسبة 1.36%، وإذا كانت المؤسسة من الشكل القانوني الشركات ذات أسهم، فإن مستوى الاستدانة يكون منخفضا بنسبة 0.178%.

المطلب الرابع : تحليل وتفسير النتائج

ظهرت عدة دراسات تجريبية اهتمت باختيار الهيكلية المالية على المؤسسات ميدانيا بغية معرفة أهم النتائج بناء على الدراسات السابقة :

أ- حجم المؤسسة:

يعتبر حجم المؤسسة من أهم العوامل المؤثرة على تحديد الهيكلية المالية للمؤسسات عن طريق تأثيره على مستوى الإئستدانة وذلك حسب عدة دراسات تجريبية . فمن الدراسات التجريبية من خلصت وجود علاقة طردية بين حجم المؤسسة والائستدانة، ومنها من خلص لوجود علاقة عكسية بينهما، والقليل من الدراسات لم تؤكد على تأثير الحجم على الائستدانة وبالتالي على الهيكلية المالية.

فقد أثبتت عدة دراسات تجريبية على وجود علاقة طردية بين حجم المؤسسة ومستوى الائستدانة مثل دراسة قورن (1962) مارتين ووسكن (1974) بيدين (1997) ، إضافة إلى الدراسة التي قام لها سليمان شلال وآخرون على المؤسسات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي من المعال 1997 إلى 2001 .

يمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم يكون لديها قدرة أكبر على خدمة الدين مما يجعلها تميل إلى الاعتماد على القروض بدرجة أكبر إضافة إلى أنها تستطيع الاقتراض بمعدل فائدة أقل، مما يكون سببا في اعتمادها على الائستدانة بدرجة أكبر من المؤسسات صغيرة الحجم.

كما أن المؤسسات كبيرة الحجم عادة ما يتم نشاطها بقدر من التنوع تتعرض لمخاطر الافلاس بدرجة أقل ، ومن ثم يكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة في هيكلتها المالية، إضافة إلى توافق العلاقة الطردية بين الحجم والائستدانة مع نظرية التوازن التي تبرز أن المؤسسة تقوم بالترجيح بين المزايا المكتسبة من الائستدانة التي تتمثل في الاقتصاد الضريبي وخطر الافلاس وكذلك مع نظرية الإشارة. في المقابل لقد وجد كل من بوردو سيديون (1993) جونسون (1997) كاريني وسيرات (1999) وتيتمان وسياليس (1988) علاقة عكسية بين حجم المؤسسات ومستوى الائستدانة في المؤسسة.

أرجع تيتمان وسياليس العلاقة العكسية بين الحجم والائستدانة قصيرة الأجل إلى أن المؤسسات صغيرة الحجم تتحمل تكاليف معاملات كبيرة عند اصدارها الأوراق نالية طويلة الأجل عكس المؤسسات كبيرة الحجم التي تكون فيها هذه التكاليف منخفضة مقارنة بحجمها كما تفسر نظرية الترتيب السلمي العلاقة العكسية بين الائستدانة والحجم.

كما تعتبر العلاقة العكسية بين حجم المؤسسة ومستوى الائستدانة من مميزات البيئة الألمانية ويرجع ذلك إلى أهمية التمويل البنكي للمؤسسات صغيرة الحجم وكذا قانون الافلاس ونظام البنك المركزي الألماني.

تكون علاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومستوى الاستدانة طويلة الأجل أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد وجدت بوصفها نجاة علاقة طردية موجبة بين حجم المؤسسة ومستوى الاستدانة في الهيكلية المالية، نفس العلاقة التي وجدها هاجين بولين وآخرون (2004) على 15951 مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية فرنسية من 1994 إلى 2004، بينما وجد يونس قريشي (2005) علاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومستوى الاستدانة طويلة الأجل.

ب- المردودية:

أثبتت العديد من الدراسات التجريبية دور المردودية في تحديد الهيكلية المالية للمؤسسات حيث أن أغلب هذه الدراسات وجدت علاقة عكسية بين المردودية ومستوى الاستدانة وهو ما يؤكد نظرية الترتيب السلمي.

من بين هذه الدراسات التجريبية التي أكدت وجود علاقة عكسية بين المردودية ومستوى الاستدانة في المؤسسة دراسة راجان ورتيفلاس (1995)، ودراسة بوث وآخرون 2001.

كما أكدت هذه العلاقة العكسية بين المردودية ومستوى الاستدانة عدة دراسات تجريبية منها ما قام به راجان (1995) في دراسة تجريبية للدول السبع العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا، إيطاليا، فرنسا، اليابان، والمملكة المتحدة) والدراسة التي قام بها هاريسع ورافيق (1991) وتم تبرير ذلك بأن زيادة مردودية المؤسسة عادة ما يرتبط بزيادة المخاطر العملية، وهو ما يجعل المؤسسة تتجنب الاعتماد على القروض، أو أن زيادة مستوى المردودية قد يرتبط بزيادة الأرباح المتحجرة وبالتالي اعتماد المؤسسة الاستدانة بدرجة أقل، وفي حالة وجود علاقة طردية بين المردودية ومستوى الاستدانة فإنه يمكن إرجاع ذلك إلى وجود نظرية التوازن لأن نظرية التوازن حسب ديفيلايني ومايلر سنة 1963 تبرزان العلاقة بين الاستدانة والمردودية علاقة موجبة لأن الوسط الأكثر مردودية تستدين أكثر، كما أن ذلك يمنحها اقتصادا ضريبيا.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد دراسة ادريس زيان التي أظهرت العلاقة العكسية بين المردودية ومستوى الاستدانة في المؤسسات الفرنسية، نفس النتائج اكدتها بوسا نجاة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية إضافة إلى دراسة ميليان وسانيتو (1995) على عينة مكونة من 5898 مشاهدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والفرنسية، كما أن دراسة يوسف قريشي (2005) على عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وجدت علاقة طردية بين المردودية ومستوى الاستدانة طويلة الأجل، وهو ما يوافق نظرية موديفلايني وميلر إدخال تكاليف الإفلاس.

ج- الضمانات:

كشفت الدراسات التجريبية السابقة عن أن الضمانات تمثل أحد العوامل المحددة لنسبة الإستدانة بالهيكلية المالية للمؤسسات، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الإستدانة والضمانات وأشار البعض الآخر إلى وجود علاقة عكسية بينما في دراسات أخرى تأثير الضمانات على الهيكلية فقد أثبتت الدراسات التي قام بها كل من راجان دزيقلاس(1995).بارجر وآخرون (1997)أدفاك وبرماك (1997) وكذلك دراسة هوفكيميان وآخرون (2001)عن وجود علاقة طردية بين الضمانات ومستوى الإستدانة في المؤسسة كما أظهرت الدراسة التجريبية كل من بورديو وكولين سيدليون 1993 للمؤسسات الفرنسية وجود علاقة طردية بين الضمانات ومستوى الاستدانة في هذه المؤسسات قابتا(1969)Gupta في دراسة له عن وجود علاقة طردية بين الضمانات ومستوى الإستدانة طويلة الأجل وأوضح ذلك بأن المؤسسات التي يتضمن هيكل أصولها نسبة مرتفعة من الأصول الثابتة تلجأ إلى الإستخدام قدر كبير من القروض طويلة الأجل في هيكلتها المالية، وذلك وفقا لمبدأ التغطية في التمويل الذي يقتضي لتمويل الأصول الثابتة بمصادر التمويل دائمة سواء بالأموال خاصة أو ديون طويلة الأجل أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فقد أكدت في مجملها عن تأثير الضمانات على ومستوى الإستدانة لانها اختلفت في نوع العلاقة بينهما.فقد وجدت بوسعا نجاة Boussaangat علاقة عكسية بين الضمانات وكل من مستوى الإستدانة الإجمالية ومستوى الإستدانة قصيرة الأجل وعلاقة طردية بين الضمانات ومستوى الإستدانة طويلة الأجل بينما وجد يوسف فريشي 2005 علاقة طردية بين الضمانات ومستوى الإستدانة قصيرة الأجل .

- معدل النمو: يعتبر معدل النمو من بين أكثر المتغيرات إستعمالا في الدراسات التطبيقية التي يحقق في محددات التمويل المؤسسات الإقتصادية. حيث أن معظم الدراسات :قد أدرجته بين أهم المتغيرات المستقلة تأثيرا.

أكدت العديد من الدراسات التجريبية العلاقة العكسية بين النمو ومعدل الإستدانة في المؤسسات من بين هذه الدراسات توجد دراسة تيتمان وباليس1988وآخرون .


يمكن تفسير وجود العلاقة العكسية بين معدل النمو ونسبة الإستدانة إلى نظرية التكاليف الإفلاس ونظرية الوكالة.فحسب نظرية تكاليف الإفلاس وأمام وجود فرص لنمو المستقبلي بتوقع أن تقلل المؤسسة من اللجوء إلى الإستدانة لأن قيمة الأصول تكون شبه معدومة في حالة التصفية أما فيما يخص نظرية الوكالة ،فحسب مايرز 1977Myers. فإن تكاليف الوكالة بين المساهمين والدائنين تكون أعلى كلما كانت قيمة فرصة النمو المستقبلية أكبر مقارنة بالقيمة الحالية لأصول المؤسسة القائمة ،غير أن دراسة مايرز 1977 أوضحت بأن هناك علاقة طردية بين مستوى الإستدانة قصيرة الأجل ومعدل النمو.فاعتماد

المؤسسة على القروض قصيرة الأجل ذات المخاطر الأقل بدلا من القروض طويلة الأجل يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوكالة لديون، ومن ثم إرتفاع نسبة الأموال المقترضة وهو نفس الإتجاه الذي ذهبت إليه دراسة دودو ميلار Dodd&Millary1990. مع وجود علاقة عكسية بين مستوى الإستدانة طويلة الأجل ومعدل النمو.

• في المقابل فقد أوضحت الدراسات التجريبية أخرى كدراسة دييوا Dubois1985. شيو تريم وآخرون 1993. وجود علاقة طردية بين النمو ومستوى الإستدانة يمكن إرجاع العلاقة الطردية بين معدل النمو ومستوى الإستدانة إلى نظرية الترتيب السلمي لتمويل، وكذلك إلى نظرية الإشارة فحسب نظرية الترتيب السلمي فإن المؤسسات ذات معدلات النمو المرتفعة لها احتياجات تمويلية كبيرة مما يجبرها ذلك للجوء إلى الإستدانة لتغطية تلك الإحتياجات، نظرا لأن الديون أقل حساسية لعدم تماثل المعلومات، وحسب نظرية الإشارة فإن معدل النمو يعتبر مؤشر عن ال صحة المالية للمؤسسة، وبالتالي يفترض أن المقرضين يميلون إلى إقراض المؤسسة، وبالتالي قدرتها على سداد إلتزاماتها المستقبلية أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تفضل في ظل توفر فرص النمو التمويل بالإستدانة عوضا عن التمويل بأموال الخاصة، وكذلك بهدف الإحتفاظ بالرقابة والإستقلالية، حيث ارجع لونق وفراند Long& Friend الأثر السلبي بمعدل النمو على نسبة إستدانة المؤسسة لعامل عدم تماثل المعلومات الذي يعتبر كخاصية من خصائص المؤسسات الصغير والمتوسطة، فهي غالبا ماتتوقع معدل نمو لنشاطها أعلى من معدل المتوقع من طرف الدائن حيث يأخذ الدائن بعين الإعتبار فرص النمو على الإفلاس، ومنه فكلما توقعت المؤسسة عرضا أكبر لنمو كلما قلت نسبة الإستدانة بفعل مخاطر الإفلاس

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا هذه المتمثلة في الدراسة الضريبية على تأثير الهيكل المالية للمؤسسات الجزائرية من حيث أن فرض الضريبة على أرباح الشركات بالأشخاص الخاضعين لها من جهة وبإقليمها من جهة أخرى أما بالنسبة للنموذج الانحدار الخطي المتعدد يتمثل في الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تتضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الأمثل للبيانات.



الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي قمنا بيها حاولنا إبراز أهمية الضرائب ودرها الأساسي في مجال تنفيذ أهداف السياسة المالية للدولة ، وكما لآخذنا مرت الضريبة بعدة تطورات عبر التطورات الاقتصادية ، تغيرت أهدافها ومنافعها حسب السياسة المالية المرسوم من طرف السلطة وذلك توفيقا مع المصلحة الاقتصادية للدولة.

ثم عرضت مختلف النظريات والاطروحات التي حاولت معرفت التأثير الضريبي على هيكله المالية ،ومن أهمها النظرية الكلاسيكية والحديثة ونظرية ميلر ومدجلياتي بإضافة الى ذلك تم تعرض إلى تأثير الذي تحدته الضريبة ومن خلال الضريبة على الأرباح الشركات وتقديم نموذج الانحدار من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تضمن دقة والاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث .

نتائج إختيار الفرضيات :

لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج ونوجزها في مايلي :

- الضريبة هي إقتطاع مالي إلزامي،ونهايي تحدهه الدولة دون مقابل بفرض تحقيق أهداف عامة .
- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)يعني أنها تطبق على كلا الشخصيتين القانونيتين الطبيعية والشخصية المعنوية.
- الضريبة على الدخل إجمالي IRG:تمثل تمثل هي الضريبة سنويا تقدر (تكون شهريا) موحدة على الدخل الإجمالي.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS:تؤسس الضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين .
- الهيكله المالية مجموعة الأموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات الامؤسسة .وهي تتضمن التمويل بالديون وتمويل بالأموال الذاتي.
- النظريات المفسرة الهيكله المالية لأن النظريات الحديثة المفسرة الهيكله المالية والتي تعتبر كتتمه النظريات الكلاسيكية.

- تؤثر الضريبة على الهيكله المالية حسب نظريتين ، (M.M) مود يقلباني وميلر في :

- عدم وجود تكاليف وبساطة في تنفيذ المعاملات المالية .

- عدم وجود ضرائب على دخول الأفراد .
- عليه فإن هذه المؤسسات تستطيع الدخول والخروج لشراء وبيع ماترغب من أوراق مالية دون تأثير على أسعارها .

الإقتراحات:

-
-
-
-

أفاق الدراسة:

من خلال التحليل النظري والميدان الذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة ، ظهرت العديد من المواضيع الجديدة لمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والميدانية منها :

- العلاقة بين الضرائب والهيكلية المالية للمؤسسات .
- تحديد الهيكلية المالية وفعاليتها في زيادة إنتاجية ومردودية للمؤسسات الجزائرية.
- أثر الضريبة على هيكلية مالية على كل مصدر تمويلي ، وعليه يمكن تشكل هذه الجوانب التي لم تتناولها المذكرة موضوعا لأبحاث أخرى لاحقة ، وبهذا نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازه ونسأل الله التوفيق.



قائمة

المصادر

والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- عزمي أحمد يوسف خطاب ، الضرائب ومحاسبتها ، المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، 2010.
- 2- حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ،
- 3- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الإقتصادية المالية العامة،دار زهران لنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2009.
- 4- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية،بيروت،.1994
- 5- لطفي شعبان، جباية المؤسسة ، دراسة وتوزيع، البويرة .2017
- 6- عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة .2015
- 7- عبد الناصر نور، تائل حسن عدس، الضرائب ومحاسباتها ، دار المسيرة لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان 2003.
- 8- حسين مصطفى حسين، المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1999
- 9- براق محمد ، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة،المكتب الجامعي الحديث،الجزائر،الطبعة الأولى .2015
- 10- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية والنشر،بيروت .
- 11- عاطف وليد اندرواس ،التمويل الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي.الإسكندرية .2006
- 12- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة،المؤسسة الوراق لنشر والتوزيع عمان .2008
- 13- عبد العزيز،التمويل إصلاح الهياكل المالية،مكتبة الإشعاع لطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،.1997
- 14- محمد صالح الحناوي،رسمية زكي قرياقص،الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات ،الدار الجامعية،كلية التجارة جامعة الإسكندرية،غير منشور .

15- محمد صالح الحناوي. جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية. 2016.

2* الرسائل والأطروحات:

- زواش خولة. أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة، رسالة الماستر، العلوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-2016-2017.

- يوسف قريشي. إشكالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أطروحة الدكتوراء، غير منشورة، جامعة الجزائر-2015.

- درفة أمال، أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية جامعة أم البواقي 2014-2015.

3- القوانين:

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة لسنة 2017

4-المجلات:

*دادن عبد الغاني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتكلفة التمويل،مجلة الباحث،عدد السادس،جامعة قاصدي مرباح ورقة 2008.

*محمد الأمين وليد، دور الجبائية وإختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة،مجلة الدراسات المالية، العدد السادس،كلية المالية،جامعة العربي بن مهدي أم البواقي،الجزائر،2016.

*سليم مجلغ، وليد بشيشي،مجلة الدراسات الإقتصادية المجلة 1،العدد1، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة 8 ماي 1945قالمة،الجزائر2019،